

بحوث اقتصادية

الأستاذ الدكتور
رفيق يونس المصري




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

بحوث اقتصادية


بسم الله الرحمن الرحيم

نحو اقتصاد إسلامي

بحوث اقتصادية

الأستاذ الدكتور
رفيق يونس المصري

دار المكتبي

الطبعة الثانية

1431هـ - 2010م



www.almaktabi.com

سورية - دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا

ص. ب. ٣١٤٢٦ هاتف ٢٢٤٨٤٣٣ فاكس ٢٢٤٨٤٣٢

e-mail: almaktabi@mail.sy



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذه مجموعة من المقالات التي كتبتها ونشرتها في أوقات مختلفة ، منها ما هو مترجم ، ومنها ما هو مؤلف ؛ منها ما قدم إلى وزارة الثقافة السورية ، ونشر في مجلة الاقتصاد السورية ، ومنها ما نشر في مجلة الأمان اللبنانية ، أو في صحيفة الشرق الأوسط بلندن .

أما الأفكار الخاصة بموريس آليه فقد طرحتها للحوار في جلسات الأربعاء الأسبوعية لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز في جده .

ولا يزال لهذه المقالات نفع مرتجى للقارىء ، وهي سابقة على ما يكتبه اليوم بعض الاقتصاديين المسلمين ، باسم الاقتصاد الإسلامي ، وربما نسبوه لأنفسهم أو لنظامهم الاقتصادي .

د . رفيق يونس المصري

* * *



النمو الاقتصادي الحديث
خيّب آمال الإنسان

ترجمة : د . رفيق المصري

في هذا المقال الذي نشرته لوموند الفرنسية ٩/ ٤/ ١٩٨٠ ص٢ بعنوان Pour une économie bien comprise (من أجل اقتصاد مفهوم) ، يبين كاتبه « دومينيك فان اغمون - فلوريان Dominique Van Egmont-Florian ، عضو لجنة التنسيق في الاتحاد الدولي لحركات الزراعة البيولوجية (IFOAM) ، أن الاقتصاد الحديث يعاني من أزمة كبرى . ذلك بأن واضعيه قد فكروا بأن الربح وحده كاف لتحقيق سعادة الإنسان وتحرير شخصيته وإطلاق طاقاته ، وراحوا يحتقرون كل ما لا يشكل في نظرهم البشري القاصر دخلاً مادياً مباشراً . فكانت النتيجة مخيبة للآمال ، لأن « الأرباح المباشرة » لم تعد تغطي أبداً « الخسائر غير المباشرة » . لذلك يطرح اليوم المفكرون الجدد أسساً جديدة لإعادة بناء التنمية الاقتصادية على توازنات اجتماعية واقتصادية أكثر شمولية وأقل كلفة ، لعلها تخلّص الاقتصاد وتنقذ المجتمع من عقابيل الأزمة الراهنة! .

« لم يعد من الممكن بناء العمل علي أساس الربحية. . . » ، هذه الصيحة ، التي هي أيضاً بمثابة إنذار ، أطلقها عدد ، مافتىء يتزايد باستمرار ، من الشباب ذوي الآفاق السياسية المختلفة ، أمام الآثار

الدارمية التي خلّفها ، على الصعيد الاجتماعي والإنساني التصنيع القسري forcenée والمدننة urbanisation المتوحشة اللذان يعيثان فساداً في الأرض منذ ما يقرب من عشرين عاماً .

ومع ذلك فإن أحداً لم يستطع حتى الآن ، في ظل أي نظام مطبق ، حتى ولو كان ذلك أحياناً للأجل الطويل ، أن يفلت من المؤيد الاقتصادي الذي هو مقياس الربحية ، سواء تعلق الأمر بالبلدان ذات اقتصاد الرأسمالية الخاصة ، أو البلدان ذات اقتصاد رأسمالية الدولة ، والتاريخ خير شاهد على ما نقول .

والحقيقة أنه حتى لو بدت هذه الصرخة النابعة من القلب في أول الأمر منافية للاقتصاد anti-économique وإذن غير واقعية ، إلا أن هؤلاء الشباب محقّون ، ومحقّون أكثر من الناحية الاقتصادية نفسها ، وإن كانوا لا يعرفون ذلك ، لأن منطقهم يتعلق جوهرياً بالحدس ، وهو يشكل ردة فعل دفاعية حيال شروط حياتية لم يعودوا يطيقون تحملها . هم محقّون لأنه ليست هناك فعالية مستمرة ، وإذن ربحية حقيقية ، عندما يكون الإنسان شقياً غير سعيد ، وعندما لا تتفتح شخصيته في الوسط الذي يعيش فيه .

ومن أجل تقويم اقتصادي لهذه المشكلة الخطيرة ، الاجتماعية والإنسانية ، التي تطبع عالمنا الصناعي ، يجب أن نتذكر أن الربحية المزعومة التي سوغت جميع البرامج الاقتصادية ، أو الصناعية ، أو العقارية ، أو الزراعية الضالة ، هذه الربحية الظاهرية لم تكن إلا قصيرة الأجل وجزئية ضيقة الأفق .

واليوم يجب تغيير الأساليب في إدارة اقتصاد البلد واعتزام الأخذ بالاعتبار ، في الحسابات الاقتصادية ، العناصر المساهمة في ظروف

حياة الإنسان وتفتحه . وهذه طريقة جديدة في التفكير ، وأساليب جديدة للعمل تنطلق من استيحاء إجمالي يجب تكييفه .

إن تراجع البطالة الدائمة (غير الموسمية) chômage endémique لم يعد من الواجب اعتباره هدفاً في ذاته يجب بلوغه ، ويشكل موضوعاً لبرامج ، ويسوغ جميع الاعتداءات على الإنسان وإطار حياته ، لأن من المهم بإلحاح أن يعي أحدنا أن البطالة الكبيرة هي ، على العكس ، إحدى إشارات الإدارة الاقتصادية السيئة لبلد ما ، وهي في فرنسا في الواقع النتيجة المباشرة للقرارات التي اتخذت منذ حوالي عشرين سنة ، في جو من احتقار وازدراء كل ما لم يكن من قبيل المدخولات المالية المباشرة .

التهديد chantage بالبطالة الذي تمارسه حالياً المشروعات الملوثة (بكسر الواو) والخطرة لا يمكن احتماله اقتصادياً ، ذلك لأن هذه المشروعات إذا كان يجب أن يكون لها ، كي تبقى ، حق الاستمرار في تهديم العناصر اللازمة للحياة ، فإن هذا يعني أنها تكلّف أكثر مما تدره من عوائد : فبإضرارها بالمجال الحيوي تستهلك في الواقع لغرضها الشخصي رأس المال الذي يخص مجموع الناس ، وتعيق بهذا مستقبل الإنسان . وهذه الممارسة تدعى ، في اصطلاح الحقوق الجزائية : « إساءة استعمال الأموال الاجتماعية » .

من المفيد أن نتذكر اليوم أن النهضة العجيبة للصناعة قد غذّاها الأمل الذي وضعه فيها الإنسان بأن تحمل إليه التحرر من الجهد الجسمي ومن صعوبة العيش ، وبهذا أصبحت رمزاً لتحسن الوضع الإنساني . إن الصناعة بنسيانها وهي في الطريق الغاية المرجوة ووسيلة التقدم التي كانت تمثلها في الأصل ، وبصيرورتها هدفاً في

ذاتها ، وبتضحيتها بكل شيء في سبيل نموها المفرط ، إن هذه الصناعة قد ولّدت مع الزمن جرثومة إدانتها ، بما استعبدت الإنسان بدل أن تحرره .

مراعاة التوازنات الكبرى :

إن الصناعة بتهديمها البيئة ، وكسرها جميع التوازنات الرئيسية ، وبانتزاعها جذور الإنسان ، قد فقدت علة وجودها ، وعليها أن تنتظر الآن كثيراً من الاتهامات الموجهة إلى غايتها . ذلك أن الإنسان أصبح عبداً للصناعة ، عبداً لنموها ، يضحى به الآن لإدارة جهاز صناعي لم يعد يسيطر عليه ، في ظل « هروب إلى الأمام » قد يولد كوارث قبل الأجل المتوقع .

المشكلات الكبرى التي يطرحها الاختفاء القريب للمصادر الطبيعية ، التدهور العام للمحيط الحيوي ، الموت البطيء للتربة ، الناشىء عن نشاطات بشرية طائشة ، السكان الذين يتزايدون بسرعة في بعض البلدان في مقابل انخفاض عدد الولادات بصورة لا تقل إقلاقاً عن الأولى في بلدان أخرى ، الخور الجسمي والنفسي المتسارع عند الناس والناشىء من مجموع هذه الاختلالات الحديثة ، كل ذلك يفرض علينا بصورة ملحة إعادة نظر صارمة في التوجه .

وهكذا فإن ما يدعى بصورة شائعة « ربحية » ليس إلا نتيجة حساب اقتصادي فاسد . والإصلاح الوحيد الذي يستحق إجراؤه يقوم على « إزالة الفساد » من آلية اقتصادية أفرزت المضاربة (بالمعنى الاقتصادي) . يجب في السياسة إدخال شكل جديد من أشكال فحص الملفات يقدّر نتائجها البعيدة في المكان والزمان . إن هذه الطريقة

الإجمالية ، التي هي طريقة علم البيئة écologie ، هي القادرة وحدها على إخراج الاقتصاد والمجتمع من الأزمة .

إن علم البيئة يجب أن يدعم الاقتصاد ، لأن هذا الاقتصاد هو اليوم مريض ، ومرضه أنه نسي ما كان يجب عليه من الحفاظ على التوازنات الرئيسية ، ولن يمكنه استعادة عافيته إلا بعلاج بيئي للملفات الكبرى مثل ملف البطالة ، واستخدام الشباب ، والمظالم الاجتماعية ، وبناء أوربا . فإذا ارتكبنا في أوربا الأخطاء نفسها ، ولكن بصورة مؤثرة ، فإن أوربا والأوربيين لا يكون لهم مستقبل عظيم .

عندما نعلم أن أحد كبار المسؤولين في « المعهد الوطني للبحث الزراعي » INRA قد صرّح مؤخراً : « أنه من الواضح أن علينا أن نستبدل بالكيمياء والميكانيك ، وهما ينبوعان للنفقات والتبذير ، البيولوجيا التي لا تكلف شيئاً » ، وعندما نعلم أن أحد القادة العلميين في المنظمة نفسها يستاء من « أن طناً واحداً من السماد الآزوتي المستخدم في الزراعة يكلف الاقتصاد الوطني ٣ أطنان من النفط » ، وعندما نعرف أن تقريراً حديثاً ، قدم إلى مجلس الشيوخ الأمريكي ، يتهم فاعلية البحث عن السرطان ، ويطالب للمستقبل بسياسة وقائية عن طريق التغذية ، وعندما تعلن منظمة الصحة العالمية فشل الطب الغربي في العالم الثالث ، وتنادي بأن يحل محله طب محلي أكثر فاعلية ، عن طريق النباتات بوجه خاص ، عندما يتم كل ذلك نحكم بأن الزمن قد حان لأن نعي ، قبل فوات الأوان ، أن معدلات النمو ومذهب الإنتاجية Productivisme ليسا منقذين ، بل إنما يسارعان على العكس من ذلك في سباق البلدان نحو الفوضى . وليس هناك اليوم إلا الاقتصاد قادراً بطريقته الإجمالية الشاملة على مواجهة المشكلات

وتهيئة ظروف العودة إلى التوازنات الاجتماعية الاقتصادية الكبرى الكفيلة بتأمين السلام في العالم .

* * *



هل يريد العالم الصناعي حقاً أن يساعد العالم الثالث؟

ترجمة : د . رفيق المصري

في صحيفة « لوموند » الفرنسية تاريخ ١٧/٦/١٩٨٠ ص٢٣ و ٢٦ كتب الاقتصادي « فرانسيسكو فرغارا » Francisco Vergara مقالاً بعنوان : « تقرير برانت Brandt حول مساعدة العالم الثالث : لغة الكرم لا تكفي » ، بين فيه أن هذا التقرير لا يطرح جدياً أية سياسة واقعية لمساعدة البلدان المتخلفة اقتصادياً ، ولن يكون من شأنه أن يسهم إسهاماً فعلياً في حل مشكلة الفقر ، وأنه لا يعدو كونه كلاماً جميلاً منمقاً ذا منطق شكلي خداع ، وإن أتى على سرد كل المشكلات التي يعاني منها العالم المعاصر بشقيه الغني والفقير ، والتي يقترح لها حلاً وحيداً : مشروع مارشال جديد ، يزعم أنه سيقضي على الأوبئة ، وينمي التعليم ، ويعيد الأمن الغذائي ، ويطور الصناعة ذات التقنية القليلة التي باتت قليلة الريعية في الغرب!

وهكذا يخلص الكاتب إلى مقولة مفادها أن بلدان « الشمال » ليس لها مصلحة مشتركة في تنمية بلدان « الجنوب » ، رغم ستة آلاف اجتماع دولي تنعقد سنوياً في جنيف ونيويورك فقط! كما ينتهي الكاتب إلى أن بلدان العالم الثالث ليس عليها أن تنتظر « مشروع مارشال » ، ولا أن تضيع أوقات أبنائها في اجتماعات دولية لا حصر لها ، لتنشغل عن تعبئة قواها الداخلية واستنفار إمكاناتها الذاتية . فإن لم تعمل لنفسها معتمدة على نفسها ، فلتثقْ أن الغرب لن يعمل لها في أحسن الأحوال أكثر من تثبيت رأسها خارج الماء!

إن تقرير برانت الذي أعدته ، بناء على طلب السيد روبرت مكنمارا Robert McNamara رئيس البنك الدولي ، مجموعة من الشخصيات التي يديرها رئيس الحكومة الألمانية السابق ، هل يمكن أن يقدم قاعدة جدية لطرح سياسة لمساعدة البلدان السائرة في طريق النمو ، وهو الموضوع المركزي في الاجتماع القريب (في أيلول) للدورة غير العادية لهيئة الأمم المتحدة « حول عقدٍ زمني ثالث للتنمية » و « المفاوضات الإجمالية » المحتملة التي تطالب بها الدول غير المنحازة؟

إن نتائج لجنة برانت المؤلفة من إحدى وعشرين شخصية تنتمي إما إلى العالم الصناعي (منهم ادوارد هيث Edward Heath ، ادغار بيزاني Edgard Pisani ، أولف بالم Olof Palme) وإما إلى بلدان العالم الثالث (منهم إدواردو فراي Eduardo Frei ، أنطون كيبسا داموريه Antoine Kipsa Damouré ، آدم مالك ، أمين جمال ، لياشي ياكر Layashi Yaker) هل من شأنها أن تسهم حقيقة في حل المشكلة الأليمة للفقر؟

* * *

التقرير الذي أعدته لجنة برانت ، والذي نشر مؤخراً بالإنكليزية[١] رحبت به الصحافة ، ولاسيما من حيث اقتراحاته العديدة الكريمة التي تضمنها . غير أن هذه الاقتراحات قد تخفي الأساس أو الجوهر الاقتصادي لمشروع برانت الذي إذا ما استنطق بوضوح ، من دون تحلية وتزويق ، بدا أقل كرماً ، أو على الأقل بدا طوباوياً .

---

(١) شمال ـ جنوب : برنامج للبقاء ، بان بوكس ، لندن ، ١٩٨٠ . North-South: A Programme for survival, Pan Books, London, 1980.

يعرض تقرير برانت المشكلات الرئيسة ، واحدة واحدة ، مما يصادفه المجتمع الدولي في المرحلة الراهنة من تنميته . ويقترح لكل مشكلة من هذه المشكلات حلولاً يذكر أيضاً رقم كلفتها ، ويقترح برنامجاً عالمياً لتمويلها . والحقيقة أن هذه المشكلات تتلخص في ثِنْتين : البؤس الذي يتفاقم في العالم الثالث ، من جانب ، والبطالة والأزمة الاقتصادية اللتين « تتطوران » في البلدان الصناعية ، من الجانب الآخر . ويرى حلاً واحداً سحرياً للمشكلتين ، هو نوع من مشروع مارشال Plan Marshall للعالم الثالث ، أي تحويل كبير للموارد ، ٣٠ إلى ٤٠ مليار دولار في السنة ، بالإضافة إلى « المساعدة » الحالية (٢٩ مليار دولار) .

إن المنطق الاقتصادي للجنة برانت منطق بسيط . فهذا المشروع يساعد العالم الثالث على أن يتنمى وتزداد مداخيله . وهذا من شأنه توليد مشتريات متزايدة من الغرب ، تنشط الإنتاج وتمتص البطالة في بلدانه المتطورة .

لقد سبق ، غداة الحرب العالمية الثانية ، أن فهمت الولايات المتحدة أن السرعة في إعادة القوة الشرائية الأوربية واليابانية إنما تسهم في الحفاظ على الاستخدام الكامل (=العمالة الكاملة ، بلغة المصريين) لديها . ومن هذه الفكرة ولد مشروع مارشال الذي ساعد على إنقاذ اقتصاد بلدان أوربا الغربية . فقد طبق الأمريكان فكرة كينز Keyenes بشأن إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق القوة الشرائية ، في نطاق البلدان المصنعة .

واليوم يقترح ويلي برانت Willy Brandt تطبيق هذه الفكرة على الصعيد العالمي .

فيم تستعمل هذه المساعدة؟ يعدد تقرير برانت جميع وجوه هذا الاستعمال ، واحداً فواحداً : استئصال الأوبئة ، تنمية التعليم ، تثبيت الإنتاج الغذائي وتوسيعه ، إلخ . هذه أهداف نبيلة جداً ، بلا شك ، لكن تعدادها كاملة يؤدي إلى الذهول عن النواة الاقتصادية لمشروع برانت : التحويل الكبير إلى بلدان العالم الثالث للصناعات ذات التكنولوجيا الضئيلة ، فقد أصبحت قليلة الريعية في الغرب .

سوف يمول مشروع مارشال الجديد إذن « إنعاش الصناعة » الشهير ، وهو الحل في آن معاً لمشكلات الجنوب والشمال . ففي الجنوب يخلق فرص عمل ودخولاً بما يؤدي إلى تخفيف البؤس .

وفي الشمال ، يولّد طلبيات ويسمح للموارد الاستثمارية بالتركيز على الصناعات المتطورة . وهذه الفكرة الأخيرة تهم بوجه خاص أوربا التي تنفق مبالغ طائلة لمساعدة قطاعات نشاط كاملة ، في حين أنها مسبوقة في التكنولوجيا المتطورة technologie de pointe من بلدان الهادي (الباسفيك) .

وترى لجنة برانت أن هذا الحل الإجمالي ـ الذي سوف يكون نتيجة مفاوضة بين الدول ـ هو « الوحيد » الذي يسمح باجتناب الكارثة التي تسير إليها الكوكبة الأرضية . لماذا هو الوحيد؟ ذلك لأن النمو الكبير في التجارة الدولية ، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية ، جعل اقتصادات مختلف بلدان العالم مترابطة ترابطاً حميماً .

فإذا ما توقفت عن الدفع أربعة أو خمسة بلدان مدينة أدى ذلك إلى إفلاس عدد كبير من المصارف الغربية ، وإلى إثارة أزمة مالية خطيرة . إن ملاحظة مثل هذه الدرجة من العلاقات المتبادلة (تبعية كل بلد للبلدان الأخرى) سمح لمؤلفي التقرير بأن يختموا كلامهم بأن

كل بلد له مصلحة حيوية في النهضة الاقتصادية للبلدان الأخرى ، ويمكن أن ينجرّ إلى الكارثة إذا ما انهارت البلدان الأخرى .

ثم يطور تقرير برانت مسائل عديدة أخرى : الانفجار السكاني في البلدان الفقيرة ، خراب الوسط البيئي في كوكبنا ، التسابق إلى التسلح ، نمو « البؤس المطلق » ، عدم استقرار أسعار المواد الأولية وإمداداتها ، تفسخ النظام النقدي الدولي . نعم يمكن أن تجد في هذا التقرير مركباً جيداً من كل هذه المشكلات . لكن هناك ملاحظة تفرض نفسها : لا شيء جديداً لم يسبق أن كتبه منذ عشرين سنة « رونيه ديمون » René Dumont ، « تيبور مند » Tibor Mende ، عالما البيئة ، ولا يمكن أن نجده في كل تقارير الـ O.C.D.E. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ، والمصرف الدولي ، والـ CNUCED (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) ، والـ GATT (الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة) .

لكن لنعد إلى الفكرة المركزية في التقرير ، أي إن تبعية كل بلد في العالم للبلدان الأخرى تجعل « الإنعاش الصناعي » وحده ، بفضل مشروع مارشال عالمي ، يسمح باجتناب الكارثة . إنه ليس بدهياً أن مثل هذا النموذج من التنمية القائمة على أساس تثبيت الفجوة التكنولوجية ودُونيّة الجنوب بالقياس إلى الشمال ، سيكون مرجواً . وعلاوة على ذلك ، يجب التساؤل جدياً ما إذا كان المشروع قابلاً للتحقيق . فليست هي المرة الأولى في التاريخ أن يقدم أناس أذكياء مشروعاً طوباوياً!

تقرير برانت ألن يكون سوى طوباوية من النوع نفسه؟ أما يطرح تمويل مشروع مارشال الجديد هذا مشكلة لا حل لها؟ يقترح تقرير برانت ، لجمع الموارد التي يرى أنها ضرورية ، أن يُفرض رسم

خفيف جداً على التجارة العالمية ، وأن تمنح الدول الغربية ضمانتها للمصارف التي تقرض العالم الثالث الدولارات النفطية للبلدان العربية ، وأن تنظم مبيعات جديدة للذهب من صندوق النقد الدولي ، إذ إن الموارد الناجمة عن ذلك تستخدم في القروض الممنوحة للعالم الثالث ، إلخ .

انخفاض المساعدة :

كل هذا يرتب شيئاً قليلاً جداً على مكلّف البلدان المتطورة . بالتأكيد أقل من مئات المليارات التي سوف تخسرها إذا ما استمرت البطالة في الانتشار .

إن الطابع الطوباوي لمشروع مارشال الجديد يكمن في أنه يتطلب اتفاق البلدانِ المتطورة فيما بينها . على حين أن الولايات المتحدة لم يكن لها أي منافس عندما تبنت مشروع مارشال بعد الحرب . أما في أيامنا هذه ، فإن انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة لديها جميعاً أسباب جدية للتفكير بأن مساعدة كبيرة ما لم تقدم إلى العالم الثالث فإنها تعزز روابط هذا العالم بألمانيا واليابان. . . على حسابها . أما الولايات المتحدة واليابان ، فلماذا تريدان تشجيع الإنعاش الصناعي الذي يسهل تحديث الجهاز الصناعي لمنافِستها : أوربا القديمة؟ إن منطق لجنة برانت يقوم على افتراض ضمني بأن الشمال يشكل كلاً موحداً . لكن مثل هذا الشمال ليس إلا كائناً مجرداً . و« الشمال » الملموس ، كما هو على أرض الواقع ، لا يبدو أن له مصلحة مشتركة في تنمية العالم الثالث . من جهة أخرى ، هل له مصلحة مشتركة في أي شيء كان؟ لابد من ملاحظة أن النزعة الموضوعية في العالم ليست في اتجاه تعاونٍ متزايد بين البلدان المتطورة . فهل هذا في الحقيقة

لأنها لم تفهم المصلحة المشتركة التي تربط فيما بينها ، وتربطها بالعالم الثالث ، كما يؤكد تقرير برانت؟

رغم ستة آلاف اجتماع دولي من كل نوع يجري كل سنة في مدينتي جنيف ونيويورك فقط ، فإن الحمائية (=مبدأ الحماية في التجارة الدولية) تتزايد ، ومساعدة العالم الثالث تتناقص . فهل نسيت البلدان المتطورة كينزها (إشارة إلى الاقتصادي كينز)؟ هل من الجدية حقاً الادعاء بأن النزعات الحالية للاقتصاد العالمي يمكن إصلاحها عن طريق حملة إعلامية مناسبة ، ووسائل أكثر فاعلية للتفاوض بين الدول؟

النتيجة تفرض نفسها . مشروع مارشال هذا ، كما يبدو ، لن يرى النور أبداً . فهذه طوباوية ، وعلاوة على ذلك إنها طوباوية خطرة على البلدان السائرة في طريق النمو التي تتوهم بأن مثل هذا المشروع سيتحقق . فكل شيء يبدو أنه يدل على أن العالم يدخل في فترة تنمية بطيئة للحمائية ، ولانحطاط التضامن الدولي ، ولتفاقم النزاعات العسكرية . وإن الاعتقاد بـ « الإنعاش الصناعي » يمكن أن يشجع في العالم الثالث صناعات لا تلبث أن تخسر أسواقها عندما يتصاعد مبدأ الحماية .

هذا ما هو في طريقه للحدوث بالنسبة لصناعة النسيج في المغرب وتونس . وبهذا الشكل ، قد تهمل بلدان العالم الثالث تنمية الصناعات المتكاملة المعدة لإشباع حاجاتها الداخلية . وهي إذا ما انتظرت مشروع مارشال ، فإنها تعرض نفسها لتوجيه جهود نخباتها نحو اجتماعات دولية لا نهاية لها ، ولإهمال التعبئة اللازمة لقواها الداخلية .

ألا إن الغرب لن يعمل أبداً للعالم الثالث ، أكثر مما فعله لتركيا : تثبيت رأسها خارج الماء . بل إنه سوف يعمل بالتأكيد ما هو أقل!

إن جو الشك والقلق الحالي لا يضمن مستقبلاً أكيداً للسوق العالمية . فهل يمكن في هذه الظروف أن نطلب إلى البلدان السائرة في طريق النمو أن تعد خططاً للتنمية تقوم على أساس اندماج أكثر اندفاعاً أيضاً في السوق العالمية ، فإنه إلى هذا يؤدي « الإنعاش الصناعي »؟!

لا يبدو إذن أن بالإمكان ، كما يفعل تقرير برانت ، سهولة رفض المبدأ القديم في إنشاء اقتصادات متوازنة - وطنية أو إقليمية - والاعتماد ، أساساً ، على القوى الخاصة (الذاتية) . ذلك بأن « درجة التبعية المتبادلة » التي بلغها الاقتصاد العالمي لم تشلّ أبداً هذا المبدأ القديم منذ عدة آلاف من السنين . بل على العكس ، لم تجعل تطبيقه إلا أكثر إلحاحاً وإلزامية .



خلاصة كتاب
(ضد الاقتصاد)
L'anti-économique

الوصف العام للكتاب والسلسلة والمؤلف :

هذا الكتاب (ضد الاقتصاد) ألفه جاك آتالي ومارك غيّوم . وهذا الأخير هو نائب رئيس جامعة باريس ٩ وأستاذ محاضر في مدرسة البوليتكنيك . وأما الأول فهو مندوب في مجلس الدولة وأستاذ محاضر في مدرسة البوليتكنيك أيضاً ، ولكن فضلاً عن ذلك هو مدير السلسلة التي ينتمي إليها هذا الكتاب .

اسم هذه السلسلة هو « اقتصاد في حرية » . ولعل المراد بهذه التسمية هو تمييزها عن « الاقتصاد الحر » ، دون التضحية بلفظ « الحرية » . كما أن هناك علة أوضح وراء هذه التسمية ، سوف تنكشف مما يرد من تفصيلات لاحقة . على أن أصحاب هذه السلسلة أرادوا أن يميزوا شخصيتها عن سائر السلاسل الموجودة ، بأنها تخالف كل العقائد (الدوغماتيات) السائدة ، وتُدخل المشكلات الواقعية واليومية التي يحس بها الناس في دائرة علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي ، وذلك بشكل :

ـ بسيط خالٍ من التعقيدات والتفصيلات الثانوية ، دون أن تمنع هذه البساطة من الصرامة والدقة والمنطق في العرض والتحليل .

ـ نقدي ، لأن علم الاقتصاد إنما هو علم سياسي ، بمعنى أنه يسعى إلى تبرير الوضع السياسي والاجتماعي الراهن .

ـ منفتح على سائر العلوم الاجتماعية الأخرى (النفس ، التحليل النفسي ، الاجتماع ، الانتروبولوجيا ، السياسة . . .) التي كان لها نتائج هامة وأساسية لابد من إدخالها في التحليل الاقتصادي .

ـ أصيل من حيث اختطاط فكر لا وجود له في العالم المعاصر ، ومن حيث أدوات التحليل التي اتسعت حتى للرسوم الكاريكاتورية للتعبير عن الفكرة بأسلوب ساخر ، يخفف من قسوة النقد وضراوة الموقف .

إن « الاقتصاد في حرية » تريد أن تنشر فهماً أفضل للمجتمع والقوانين المتحكمة به ، وأن تساهم في تربية متحررةٍ من سيطرة الاحتكار الاقتصادي ، وطليقةٍ من هيمنة الاستبداد السياسي ، وعتيقةٍ من الاستعباد الثقافي .

ويلخص المؤلفان مقولتهما الرئيسية في الكتاب بأن التنظيمات والسلوكيات الاقتصادية في الأعوام القريبة القادمة سوف تختلف جداً وبالتأكيد عما هي عليه اليوم ، وأن اقتصاداً منفتحاً على العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى يمكن أن يساعد على تهيئة هذا المستقبل ، بتقديم واقتراح تحليلات جذرية جديدة . وهذا يستلزم طرح « الكاريكاتورات » التي بني عليها هذا العلم حتى الآن ، لاستيعاب كل التعقيد الثقافي والاجتماعي للمجتمع الإنساني . وإن اقتراحات هذا الاقتصاد المضاد ، كاقتراحات أي علم اجتماعي حقيقي ، لا يمكن أن تسجل إذن إلا خارج امتثاليات conformismes هذا العصر .

كانت الطبعة الأولى لهذا الكتاب في الربع الأول من عام ١٩٧٤ ،

وها هي ذي الطبعة الثالثة ، المؤلفة من مئتين وخمسين صفحة ، صدرت منقحة ومعدلة في الربع الأول من عام ١٩٧٥ . وربما وضع هذا الكتاب حجر الأساس لسلسلة « الاقتصاد في حرية » والتي صدر تحتها إلى الآن بضعة كتب لمؤلفين من أمثال جاك حلاق ، وبيير دوكيس ، وبرنار روزيبه ، وأندريه نيكولاي ، وشارل ميشاليه ، وجان بيير دوبوي... إلخ . وناشر هذه الكتب جميعاً هو مطابع فرنسا الجامعية P.U.F. .

تبرير موضوع الكتاب وعنوانه :

لماذا يعلن المؤلف منذ البداية أنه « ضد الاقتصاد »؟ لعلّه أراد الامتثال المبدئي لمشاعر الرفض لدى الجمهور الفرنسي عموماً والطلابي خصوصاً ، جمهور في قلبه غالباً وعلى لسانه أحياناً كلمة « ضد » ، فهو ضد الثقافة والعلوم والآداب التي تكشفت له أنها تخدم سياسة الحاكم ومصالح بعض الفئات المسيطرة... وربما أخذ المؤلف عنوان كتابه L'anti-économique من معارضة كتاب الاقتصادي الأمريكي بول ساملسون الذي أسمى كتابه L'économique .

إن العلم الاقتصادي يجتاز اليوم منعطفاً فطن إليه كثير من الناس ، لكن كثيراً من الاقتصاديين ولاسيما المحترفين منهم ما زالوا يرفضون الإذعان . وما برحت الكتب الاقتصادية الكلاسيكية المتداولة تصف بلا انزعاج نفس النظريات الأكاديمية ، خلا بعض التزيينات التي أريد لها أن تناسب الذوق الدارج ، وبعض التوسعات التي ما فتئت تعالج هامشياً وسطحياً المسائل القديمة بلباس جديد . وهي إذ تنشىء الأجيال القادمة من الاقتصاديين والكوادر والمعلمين تساهم في إنتاج وإعادة إنتاج نماذج اقتصادية ، تم تجاوزها وعفى عليها الزمن ، ومن

هنا فإن الكتاب نقد من حيث الشكل والمضمون للتعليم التقليدي لمادة الاقتصاد . هذا التعليم الذي يقوم على أنه علم منفصل عن العلوم الإنسانية الأخرى ، في حين أن أية تجزئة من هذا القبيل ليست ممكنة ولا مقبولة في علوم الإنسان . ألسنا نشعر أن التعليم قد أصبح خطاباً محدود النطاق يقينيَّ اللهجة (دوغماتياً) ، يرتدي مظهراً فاتناً ويمارس إغراء ساحراً في زي علم كاذب يطري على ما هو موجود ، ويغطي المنازعات الاجتماعية ، ولا يظهرها إلا مجرد مشكلات يبحث لها عن حلول لا يلبث أن يعثر عليها ، ليقدمها في صورة بنيان نظري ومنطق صوري زائف ، هو إلى الادعاء قريب وعن الواقع بعيد؟!

ملخص موضوعات الكتاب :

كتاب اقتصادي فلسفي فكري سياسي ذو نظرة إجمالية شاملة ، ينتقد النظريات السائدة ، ويدعو إلى إدخال الآلام الاجتماعية ، من مخلفات الأنظمة والفلسفات النافذة ، في اعتبار التحليل الاقتصادي .

ففيه عرض مجمل لعدد من التعاريف الأساسية والنظريات الهامة (نظرية التوازن العام ونظرية المستهلك الرشيد ونظرية النمو والتطور ونظرية السلع الجماعية ونظرية الطبيعة والبيئة ، ومن ثم اقتراح نظرية اقتصادية في الطوباوية) ، وموضوعات أخرى كالاقتصاد الجزئي والكلي والحد الأمثل للتوزيع والإنتاج والتخطيط الاشتراكي ومحاكاة السوق ودوال الإنتاج وعوامل الانتاج ومكافأتها والتجارة الخارجية ، ثم قضايا التلوث والسكان والفقر والعالم الثالث والتسيير الذاتي والتفاوت في الدخول والمعيشة وتكافؤ الفرص. . .إلخ ، كل ذلك دون أن يهمل استعمال المصطلحات والنماذج والمعادلات والرسوم البيانية بل والصور الكاريكاتورية ، ويأتي بكثير من الشواهد لعدد كبير

من الاقتصاديين والمفكرين : ماركس ، هـ . ماركوز ، بيتلهايم ، ليفي ستراوس ؛ وسميث ، ريكاردو ، باريتو ، كوزنيتس . . . إلخ .

يبدأ المؤلف بانتقاد التحليل الاقتصادي ، من حيث إنه لا زال يعتمد على فكرة سميث القائلة بإمكان زيادة الإنتاج المادي ، بناء على تقسيم العمل واستغلال الطبيعة . أي إن المهمة التي لا زالت تشغل النظريات الراهنة هي كفاءة ونمو الإنتاج ، وهي بهذه الصفة لا يمكن أن تحدث انقلاباً جذرياً ، ولا تستطيع شرح الظواهر الكبرى المميزة للعصر الذي نعيش فيه : التضخم ، قوانين توزيع الدخول والسلطات ، تشابك الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . ولا تملك هذه النظريات أدوات ووسائل لحل مشكلات عاجلة ، كالفقر والتلوث وخراب الطبيعة وشروط العمل السيئة وتبعية العالم الثالث . . .

وهذا الكتاب يعبر عن حركة فكرية ، من المناسب أن نعرض لحركة مشابهة لها ، قوامها الانعطاف الجذري لعلم الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية ، لنرى نقاط التشابه والاختلاف بين الحركتين .

الحركة الاقتصادية الراديكالية في أمريكا هي أحد التيارات العديدة للاحتجاج على النظام القائم ، وتستمد أفكارها من نزعة الحرية الفوضوية anarchie libertaire ، ومن مختلف النزعات الماركسية ، وحتى من حركة الهيبي hippie . وهي اليوم مدرسة فكرية روادها الأوائل فبلن Veblen وبارانBaran وسويزي Sweezy . ولدت في نهاية عام ١٩٦٨ بولادة اتحاد الاقتصاد السياسي الراديكالي U.R.P.E. الذي اتخذ مركزاً له في جامعة ميشيغان ، وقام على تأسيسه عدد من الأساتذة والطلاب . وفي كانون الأول ١٩٦٩ نشرت المجلة الاشتراكية الأمريكية Monthly Review بياناً عرض فيه الراديكاليون أهم الانتقادات

الموجهة بحق علم الاقتصاد وأسلوب عمله في أمريكا . وقامت هذه الحركة «اليسار الجديد» New Left تحتج على غايات النمو الاقتصادي ، وعلى فضائل الرأسمالية ، واتجاهات علم الاقتصاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي والكينزي والماركسي ، وتعارض النهج الأمريكي في الحياة ، متذرعة بحرب فيتنام ومشكلة التمييز العنصري ، ومنوهة بتصاعد الصين ، ومنددة باختفاء القادة القادرين على توجيه الشباب نحو التيارات الإصلاحية . وتتحدد هوية هذه الحركة في أنها تستنكر الحيف الرأسمالي (الاضطهاد العنصري ، السيطرة الامبريالية ، حاجات الندرة ومجتمع الاستهلاك ، المصلحة العامة المزعومة ، الاحتكارات ، التفاوت ، التلوث ، السلطة السياسية ، الديموقراطية الفاشية . . .) . كما تستنكر المركزية البيروقراطية للأنظمة الاشتراكية . . . ويهاجمون علم الاقتصاد والاقتصاديين لانشغالهم بنقاشات ثانوية شكلية (سياسات الموازنة والسياسات المالية) ، بدلاً من اهتمامهم بالقضايا الأساسية والحلول الجذرية . كما يهاجمون طريقة التفكير ونظام القيم في المجتمع الصناعي الذي كوّنه الرجل الأبيض حسب معياره ليفرضه على العالم كله . . .

وهكذا كتب غالبريت مؤخراً أن « النماذج الاقتصادية غالباً ما تستخدم لتحويل الأنظار عن المسائل الاجتماعية الملحة والداعية إلى العمل السياسي . . . فليس هذا علماً بل هو نظام عقائدي » وكتب قبله نبي الحركة سويزي قائلاً بأن هذا «علم مزعوم ينطلق من تصور للحقيقة خاطىء أو ناقص ، ولا يمكن أن يثمر نتائج هامة ، مهما كانت أساليبه مصفاة » . هذا ولم يقف كبار الاقتصاديين الكلاسيكيين موقفاً عنيفاً في معارضة الراديكالية النظرية ، بل اعتبروها عاملاً مهماً في التطور الفكري في أمريكا . فها هو م . فريدمان يقول : « إن

الراديكاليين أفادوا بهدم الأسطورة القائلة بأن حل جميع المشكلات إنما هو في زيادة النفقات العامة » . ويرى ساملسون أن « ليس ثمة عذر في الإعراض عنهم وعدم الاهتمام بشأنهم وجدّيتهم » . وهكذا استطاعوا أن يعدلوا في محاور الأبحاث الاقتصادية واتجاهاتها ، لتأخذ بالاعتبار المشكلات الاجتماعية والمنازعات العرقية والقضايا اليومية .

وفي نفس الوقت هناك في أوربا حركات مشابهة للحركة الأمريكية ، من حيث إقامة الدعوى على العلم الاقتصادي ، واتهامه بالقصور والمحدودية والاختزال . وتميزت الحركة الأوربية عن مثيلتها الأمريكية بناحيتين :

الأولى : هي أن التحولات في البيئة الطبيعية والاجتماعية وتجاوزات المجتمع الصناعي لم تكن بنفس العمق الذي هي عليه في أمريكا .

الثانية : هي أن هناك في أوربا تياراً ماركسياً متطوراً ومنظماً . وبعناده العقائدي dogmatisme لم يتح دوماً تطور علم الاقتصاد التقليدي ، وبإحجامه عن كل حوار جمّد هذا التطور ، وتقوقع هو نفسه في مواقع دفاعية ونقدية وتعبوية (تكتيكية) ، رغم أن الأسلوب الماركسي يقدم ، في مجال نقد الاقتصاد السياسي التقليدي ، قاعدة منهجية صلبة .

وعلى هذا فإن الكتاب محاولة للإسهام في الحركة الأوربية ، وهو يدعو إلى الاعتماد ليس على الملاحظة فقط بل على التجربة ، بحيث يتم الانتقال من المجرد إلى المحسوس (ضرورة قيام الطلاب بإجراء زيارات للمعامل والورشات. . .) ، ويدعو إلى ربط الاقتصاد بسائر العلوم الإنسانية ، وينبّه إلى أثر السياسة في التحليل الاقتصادي .

ثم ينتقل إلى استعراض نظريتي اقتصاد المشروع والتوازن العام ، فيرى أن الأولى تغض النظر عن العلوم الحقيقية المفيدة للمشروع ، لتهتم فقط بتعظيم أرباح المشروع ، وهي نظرية استعراضية فيها تشويه للواقع وتبسيط إلى حدّ مخلّ. . . وأما الثانية فبعد أن يبسطها ويخلصها من التعقيد والحشو والأفكار الثانوية يصفها بأنها غير واقعية ، وإن كانت لها ميزة كشف الترابط بين الظواهر . وهاتان النظريتان من مفرزات النظام الرأسمالي غير العادل ، الذي يأخذ بالاعتبار القدرة الإنتاجية فقط ، ولا يرعى الضعفاء كالعجزة والشيوخ والأجانب المهاجرين . ويرى أن آلية السوق لا يمكن أن توفر لنا توزيعاً عادلاً للدخول ، ولو بمساعدة التحويلات التي لا تخرج عن كونها ضعيفة وغير فعالة .

ومن ثم يعرض للاقتصاد الكلي ، معرّفاً له وناقداً لطرق التجميع التي تنطلق من تبسيط غير عادي ، وتختار متغيرات تعتبرها تمثيلية ، ولكن فيها محاباة ، وفيها إخفاء لمشكلة الفروق بين الطبقات ومسألة التوزيع . والتحليل الاقتصادي الكلي ولو كان قطاعياً إلا أنه ليس في الواقع تفسيرياً. . . وقد وضع في خدمة المنشآت الاحتكارية والسلطات العامة ، فلا يطرح إلا مشكلاتها ، ويهمل بحث علاقات القوة وقضايا البنى (الأسر ، النقابات. . .) .

إن نماذج الاقتصاد تستبعد كل العناصر غير القابلة للقياس الكمي ، أو التي لم يتم قياسها بعد . وتبنى على طرق رياضية تصبح أدواتها هدفاً في حد ذاتها . وأما المتغيرات المختارة فلا تعكس إلا اهتمامات مستخدميها : نمو الإنتاج (ولاسيما الإنتاج الصناعي) ، استهلاك العائلات ، الاستثمارات الإنتاجية ، والدخول والأسعار ومستوى

البطالة وتوازن الماليات العامة ، والمبادلات مع الخارج. . . وهذه المتغيرات وإن كانت هامة فعلاً لكن أهميتها تنحصر بالمشروعات الكبيرة والسلطات العامة ، في حين أن التحليل الاقتصادي الكلي يمكن توسيعه بحيث يشمل متغيرات واهتمامات أخرى : توزيع الثروات والدخول ، بنية البطالة ، شروط العمل ، الشروط الاقتصادية لحياة الجماعة ، وبصورة أعم كل العناصر الواقعة خارج السوق وخارج الموازنة ، والتي تنظم الحياة اليومية لكل منا . كما أن هذه النماذج صعبة الفهم على الشعب وممثلي الفئات الاجتماعية فيه ، فقد كانت هناك صعوبة كبيرة في فهم نموذج فيفي FIFI مثلاً بمناسبة إعداد الخطة السادسة في فرنسا. . . وهذه الأبنية لا تتناسب مع أحوالهم وأهدافهم وتطلعاتهم . وقد اضطروا لاتخاذ مواقف عاطفية : رفض مطلق أو تسليم أعمى . وهكذا يصبح النموذج أسطورة سياسية تكنوقراطية ، تمارس تسلطاً ثقافياً وإحراجاً نفسياً .

ثم يعرض لنظريات النمو الاقتصادي ، فيبدي أن زيادة الإنتاج لا تعني زيادة الرفاه بَلْهَ تحقيق السعادة . وهناك من يقول بأن النمو سوف يصلح الأضرار التي تنشأ عنه ، وآخرون يقولون بوجوب وقف النمو ، وهناك من ينادي بنمو آخر ، دون أن يحدد لذلك معنى واضحاً . وفعلاً إن إجمالي الناتج القومي P.N.B. لا يعبر عن كثير من المطالب كالتربية والصحة ، ولا يكشف الأضرار والمعوقات : حوادث الطريق ، الازدحام. . . (أي تترافق الزيادة مع النقصان) . ولا يعبأ بنوعية السلع المنتجة (أسلحة مثلاً) ، ولا بسيطرة المنشآت الضخمة والمشروعات العملاقة ، ولا بقضايا التوزيع والتفاوت .

يقول بأنه ليس بين أيدينا اليوم إلا نظرية ماركس ، وهي النظرية الوحيدة التركيبة والاجتماعية للنمو . ويشرع في إقامة الدعوى على

النمو واتهامه بعدم اليقين وتخريب الطبيعة ومركزة السلطات وزرع الحرمان وفرض التبعية على البلدان الفقيرة . ويرى أن الرأسماليين ، مع تناقصهم ، يزيدون من مراكماتهم ، وأن الاحتكار لا يمركز فقط فائض القيمة ، بل يزيد أيضاً مبلغ هذا الفائض على حساب الأجور التي ترتفع ، ولكن بصورة أكثر بطئاً ، مما يؤدي مع الزمن إلى فرط التراكم وسيادة الركود .

وبعد ذلك يورد نظرية المستهلك الرشيد ، فيصفها بأنها بناء نظري جميل ، ولكنه لا يصلح لشيء كبير ، إذ يحابي بعض عناصر التوازن (الدخل والأسعار) ويخفي ، في البارامترات وشكل الدالّة ، مجموعة من الظواهر الرئيسية : دور الدعاية ، نظام العرض . ويكفي أن نلاحظ أن المنتوجات تظهر قبل الحاجات ، حتى نقلب الافتراض الذي بني عليه النموذج الحدي ، فإن سلع الاستهلاك ترسل إشارات يتلقاها الناس ، متكيفين طوعاً أو كرهاً مع الأدوار الاجتماعية المحددة لهم ، فهناك طقوس اجتماعية : ألبسة حسب المناسبات ، وأغذية حسب المدعوين ، وتجهيزات حسب الطبقات . وإن الحاجات الأساسية قليلة ، وأما سائر الحاجات المتبقية فهي حاجات ثقافية متطورة تتأثر بالنظام الثقافي ، الذي يدخل فيه شروط عرض السلع (حالة التكنولوجيا ، التنظيم الاقتصادي ، الدعاية) وحالة العلاقات بين الفئات الاجتماعية ، ودور السلطات العامة . والإنسان في عائلته وعمله وبين الناس يصنف حسب السلع والخدمات التي يستعملها .

إزاء هذه التناقضات والإزعاجات ، التي تتزايد في ظل النظام الرأسمالي ، وتدين تطور المجتمعات الرأسمالية ، ما الحل؟ ما شكل التنظيم الذي سيخلف النظام الرأسمالي؟ ليس إلا التسيير الذاتي . ولا يشك أن النظام المقترح يستدعي مناقشات ، وربما يخلق

ترددات ، ويبعث محاولات ، ويجرّ أخطاء ، ويسلب أوقات كانت تصرف في نشاطات إنتاجية . هذا ممكن بل هو محتمل في الأجل القصير . لكن في الأجل الطويل سوف يكون هناكِ انتقال من عالم الأشياء وصورها إلى ما يسميه باتاي Bataille العالَم الحميم ، عالمَ البشر ، دون التضحية بالأشياء والعمل الذي هو سبب إنتاجها .

ثم يشرح اقتصاد الطبيعة والبيئة ، فيذكر الآثار الخارجية (من وفورات أو خسائر) التي يتسبب فيها مستهلك لآخر أو منشأة لأخرى أو بين مستهلك ومنشأة : عدوى ، تلوث وضجيج وحوادث (نتيجة استعمال سيارة مثلاً) ، تلوث صناعي (هواء ، ماء ، مواقع ومناظر ، حيوانات ، نباتات ، صخب ، إشعاع ذري ، ازدحام ، أخطار . . .) . وقد رأى النيوكلاسيكيون أن يعالجوا الوضع باتخاذ معايير وفرض ضرائب وعلاوات يدفعها المتسبب في الضرر . ولكن ما يؤخذ على هذا الاتجاه هو أن هؤلاء الدافعين من رجال الأعمال والصناعة سوف يعكسون العبء ، ويتخلصون منه بإلقائه على المستهلكين وردّه عليهم . . . وهكذا فإن كل نظام يقوم على أساس الدفع النقدي إذا لم يؤيَّد بنظام مالي وضريبي عادل لتوزيع الأعباء فإنه سوف يكون في صالح الأغنياء فقط . وإن العدوان على الطبيعة لم يأتِ مصادفة ، بل هو من لوازم طبيعة التطور في مجتمعات المنافسة والاستهلاك والتركيز والتفاوت .

وهذه المحاذير والأضرار الناجمة عن الصناعة إنما هي مرتبطة بالسياسة التي تنتهجها الدول المصنعة . ومثال الكوتشوك مثال ذو مغزى في هذا المجال . فالكوتشوك الطبيعي تصنعه الشمس التي تثير سلسلة طويلة من العمليات البيولوجية ، نظيفة بحيث لا يتخلف عنها أية مخلفات . أما الكوتشوك الصناعي فهو يصنع اعتباراً من البترول

في سلسلة من التفاعلات الكيماوية المعقدة ، تتخلف عنها مخلفات لها شأن كبير في التلويث . وما استبدال الكوتشوك الصناعي بالطبيعي إلا لأسباب عسكرية ، إذ لا ترضى أية دولة أن تكون أسيرة للمستوردات من الخارج . وتشكل صناعة الكوتشوك اليوم جزءاً من القطاعات الصناعية الأكثر تلويثاً : البتروكيمياء . وهنا يذكر المؤلف أن ربح أصحاب المشروعات يزداد مع ازدياد التلويث الصناعي . ومعنى هذا أن ربحهم يزيد على حساب المجتمع . ولابد من التمييز بين تكاليفهم الخاصة والتكلفة الاجتماعية . فإذا ما اقترح تحميلهم هذه التكلفة فمعنى ذلك أن أرباحهم سوف تتناقص ، وتصبح تكلفة النمو أعلى من المزايا التي يحققها ، وإن إضافة هذه الكلفة إلى كلفة الإنتاج تؤدي إلى تخفيض الربح ، ومن ثم الفائدة بالنسبة للرأسمالي . الأمر الذي يجعل نهاية الرأسمالية وقبول الاشتراكية أمراً لا محيص عنه . وإن تشريك وسائل الإنتاج يبدو الحل الوحيد ، على الأقل بالنسبة لهذه القطاعات الصناعية الملوِّثة أو المكلِفة اجتماعياً!

ثم يقوم بتحليل الاستغلال ، مقارناً ومقابِلاً بين البورجوازية الرأسمالية ورأسمالية الدولة أو الحزب . ويرى أن المشكلة ليست في الملكية الخاصة لرأس المال ، بل في إلغاء الإجارة Salariat . فإذا كان الاستغلال يمكن أن يحدث في الرأسمالية فكيف نستطيع أن نجزم بنفي حدوثه في مجتمع ، حيث الكل يعملون أجراء لدى الدولة أو الحزب؟! فكما أن هناك استغلالاً رأسمالياً فإن هناك استغلالاً جماعياً دكتاتورياً ، ويمكن في كلا الحالين ألا يعطى الأجير إلا أجرة بسيطة ، لا تتعدى الحفاظ عليه كقوة إنتاجية فقط . لذلك فإن التنظيم الاقتصادي المقترح ليس هو إعطاء السلطة للطبقة العاملة ، بل سحبها من الطبقتين المالكة والعاملة معاً ، أي من كل الناس ، وإعطاؤها لكل الناس!

وأما بشأن شروط العمل ففي القطاع الصناعي والمدن هناك عدة ظواهر (الحوادث ، التواتر ، التنقلية المهنية والجغرافية ، الرتابة) لم تدرس بعد ، في حين أنها تؤثر على النمو وطبيعة الطلب (إذ تخلق استهلاكات إجبارية) ورفاه العمال . وإن تنقلية العمال ليست ، كما يزعمون ، دلالة على الدينامية الاقتصادية ، بل هي خضوع للنمو . كما أن سرعة تجديد وتغيير المنتجات ليست آية النمو ، بل هي سبب في الهدر والتبذير . . .

وبعد تحليل المجتمع الصناعي ، ولاسيما في مشكلاته وصعوباته وتناقضاته ، لا ينكر أن الرأسمالية خلال ثلاثة قرون كان لها مجموعة من الحسنات ، بحيث لا يمكن أن نعزو كل مشكلات العالم وآلامه وأزماته إلى سبب وحيد : الرأسمالية مثلاً . فقد كانت هناك فظاعات قبلها ، وهناك اليوم إلى جانبها فظاعات أخرى ، لا يكفي مجرد تنظيم علاقات الإنتاج لشرحها وتفسيرها .

ولن يذهب الكاتب إلى اقتراح مشروع سياسي جديد ومنسجم ، لأن هذا في نظره يعني الوقوع من جديد في فخ الدغماتية ، ولكن يثير موقفاً تخيلياً جذرياً وانقلابياً ، هو وحده الكفيل بتعديل منطق التطور . فلا رأسمالية احتكارية ولا اشتراكية بيروقراطية ، لا استغلالَ رأسمالياً ولا عبودية قهرية . وباعتبار أنه يعرض عن كل من اقتصاد السوق والاقتصاد المخطط ، فإنه يقترح التسيير الذاتي (إدارة مباشرة لوحدات الإنتاج من قبل الذين ينتجون فيها ، أو للمجتمع من قبل الذين يعيشون فيه) . ويصف حله المقترح بأنه طوباوي ، بمعنى أنه نظام لا وجود له اليوم في عالم التطبيق : طوباوية الإدارة الذاتية ، التي هي أساس التحرر الفكري . وكما كتب ماركوز فإن « طريق الاشتراكية

يذهب من العلم إلى الطوباوية ، وليس فقط كما كان يفكر إنجلز ، من الطوباوية إلى العلم » . فهل هذا أسطورة مخدِّرة أم جسر إلى ثورة ثقافية؟!

ولا بد من الإشارة إلى أن المؤلف لا يرتاح إلى تجارب العالم الرأسمالي ، ولا إلى تجربة الاتحاد السوفياتي ، من حيث أن القوانين السائدة فيهما تنم عن مركزة السلطات الرأسمالية والحكومية ، وتركيز الناس ووحدات الإنتاج ، دون الاهتمام كثيراً بما يترتب على ذلك من آثار سيئة ، ومن حيث إن الطبقة الحاكمة في روسيا يذهب إليها جزء من فائض القيمة فيما وراء مساهمتها في الناتج . كما يستثني الصين ويوغسلافيا من حيث تطور البيروقراطية والمجمَّعات الصناعية وانتفاخ المدن مما يبعد المواطن أكثر فأكثر عن ممارسة السلطة ويغرقه في غفلية استبدادية anonymat totalitaire . ويتوسع نسبياً في الإشادة بتجربة الصين ، من حيث تميُّزها عن التنظيم القائم للنمو الاقتصادي ونجاحها الباهر . ويذكّر بالخطوط العريضة للتنظيم الصيني :

ـ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج (الأرض تخص الكومونات الشعبية ، والمشروعات للدولة) ؛

ـ اللامركزية الجغرافية المقصودة (تثبيت أكثر من ٨٥٪ من السكان في الريف ، بإقامة المعامل والمؤسسات فيه) ؛

ـ اللامركزية الاقتصادية (نظام تخطيط لا مركزي حيث تتقرر الاختيارات الكبرى في القمة ، وأما التعديلات الهامشية فتتخذ في القاعدة) ؛

ـ المساواة الاقتصادية (الأجور من ١ إلى ٤) . ولا تنتج أية سلعة استهلاكية ، إذا لم يحتمل قيام الناس بشرائها بسرعة كبيرة ؛

- التربية السياسية المستمرة . فكل موظف عليه أن يقضي ٦ أشهر ، كل خمس سنوات ، في مدرسة سياسية ، حيث يتصل بالعمل اليدوي والنظرية السياسية . وليس هناك أي وضع اجتماعي أو عمل مهني يتمتع بامتياز خاص ، أو ينظر إليه نظرة احتقارية .

وأخيراً فإن الكتاب يحتوي ، فضلاً عن الرسوم البيانية والمعادلات الرياضية ، على اثنتي عشرة صورة كاريكاتورية ، ربما لجأ إليها المؤلف ، مستلهماً ما فعله سانت ايكزوبيري ، في كتابه الأمير الصغير Le Petit Prince . وينتهي الكتاب بآخر صورة كاريكاتورية تعبر عن اتجاه الجمهور إلى طوباوية الإدارة الذاتية ، لا يلوون على أحد ممن يهتف بهم من كل جانب ليثنيهم عن اتجاههم هذا . وهكذا فإن قارىء كتاب ضد الاقتصاد يحس بانتهائه كأنه فرغ من الاستمتاع بموضوع اقتصادي سياسي فكري ، عُرض في شريط سينمائي .

لقد لخصنا الكتاب بطريقة نحسب أنها تؤدي الغرض من حيث إبراز المهم والمفيد ، فلكم الحكم والتقدير وعليّ الاعتذار عن كل خطأ أو تقصير .

* * *



خلاصة كتاب
النمو الرأسمالي والأزمة
Croissance et Crise capitalistes

المؤلف : برنار روزييه Bernard Rosier

الناشر : مطابع فرنسا الجامعية P.U.F.

السنة : الربع الثاني ١٩٧٥ ، الطبعة الأولى

السلسلة : اقتصاد في حرية Economie en liberté

يديرها جاك آتالي Jacques ATTALI

وهو مقرر في مجلس الدولة ، وأستاذ محاضر في مدرسة البولتكنيك ، ومارك غيوم Marc GUILLAUME

أستاذ الاقتصاد في جامعة باريس IX وأستاذ محاضر في البولتكنيك ، وهما مؤلفا كتاب ضد الاقتصاد L'anti-économique

المؤلف :

برنار روزييه ، خريج diplomé المعهد القومي الزراعي ومركز دراسات البرامج الاقتصادية . ومجاز agrégé في الاقتصاد السياسي . وأستاذ في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة إيكس ـ مارسيليا . Aix-Marseille II ، وفي معهد الدراسات السياسية بباريس .

مؤلفاته : البنى الزراعية والتنمية الاقتصادية (موتون Mouton ١٩٦٩) ؛

نماذج التخطيط اللامركزي (P.U.G. ١٩٧٣) ، بالاشتراك مع غيره ؛

وله عدة مقالات ودراسات وتقارير ، بناء على مهام كلف بها . وهو يتابع وينشط البحوث المتعلقة بالنماذج المقارنة للتنمية وعمليات التخطيط .

فكرة الكتاب :

إن ربع قرن من النمو الاقتصادي المعجّل قاد الأمم الغربية إلى تبعية متزايدة للسوق العالمية ، التي يتربع على عرشها ويسيطر عليها عدد قليل من الشركات العالمية العملاقة . كما أدى إلى تركيز الثروات وحصرها واحتكارها ، عن طريق إدامة وتصعيد اللامساواة والتفاوت بين الأمم ، وبين المناطق ، وبين الفئات الاجتماعية . وقد رافق هذا النمو هدر كبير في الموارد ، فتح الطريق في النهاية للأزمة الاقتصادية ، التي تلوح بوادرها لتهدد العالم من جديد .

أمام خطورة المشكلات المطروحة في عالمنا ، تبدو النظريات التقليدية للنمو إن لم تكن عاجزة فهي ضعيفة على الأقل . وبالمقابل فإن إعادة قراءة كبار الاقتصاديين الكلاسيكيين (كينيه ، ريكاردو . . .) وماركس تسمح بإدراك عمق الدينامية الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة ـ النمو والأزمة ـ وكيف أنها تعبر عن منطق اقتصادي معين ، وتتسجل في عملية محتومة من إعادة الإنتاج الاجتماعي[1] reproduction sociale .

(١) إن عملية الإنتاج الرأسمالي لا تنتج بضاعة فقط ولا فائض قيمة فقط ، بل تنتج وتديم أيضاً العلاقة بين الرأسمالي والأجير . كارل ماركس : رأس المال .

وعندها فإن المخرج من أزمات هذا العصر يجب البحث عنه لا في النمو صفر ، وإنما في منطق آخر للنمو يستلزم تغييراً جذرياً للعلاقات الاجتماعية ، يحترم الاستقلالية ويسمح بالتسيير الذاتي والتنمية المستقلة لكل مجتمع إنساني .

مخطط الكتاب :

منذ أكثر من ربع قرن ونمو الإنتاج المادي ، مقيساً بما سُمّي الناتج القومي الإجمالي .P.N.B ، يعتبر في كبريات الدول المصنعة في العالم الغربي ظاهرة لا جدال فيها . وقد حقق هذا النمو معدلات وسطية ، لم تكن تعرف حتى ذلك الحين . وكان هذا النمو المادي هدفاً ثابتاً للسياسات الاقتصادية ، بالنسبة لكل الحكومات التي يلحّ على خاطرها طيف الأزمة الكبرى التي حدثت في الثلاثينيات . حتى لقد أصبح هذا النمو المادي أسطورة سياسية ، لعبت دوراً قوياً في الدمج intégration الاجتماعي . وكان ذلك العلاج الذي وصف باستمرار ضد جميع الأدواء الاجتماعية .

ثم ما لبثت هذه الأسطورة أن شوهدت فجأة على مقعد المتهمين . بل إن بعضهم لم يتهم فقط النمو بما هو مادي ، بل راح يوجه التهمة إلى النمو من أساسه ، ويطالب بالكف عن متابعته . والواقع أن هذا النمو بدلاً من أن ينشر على سطح الأرض خيرات التقدم الاقتصادي ، كانت تصاحبه ويا للعجب فروق تتزايد وتتعمق من سنة إلى أخرى بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . بل إن هذا النمو لم يتمكن من القضاء على الفقر ، حتى في قلب أكثر الأمم تطوراً! وإذا كانت هذه ملاحظةً سجلتها أقلية من الناس في البدء ، إلا أنها ما لبثت أن انتشرت

وانسحبت على الأكثرية . وها هو النقاش معقود على سلسلة من الوقائع والظواهر المقلقة ، والتي إذا ما استمرت فهي بلا شك مقدمة طويلة لأزمة خطيرة :

ـ إن للنمو ثمرات ، لكنها من اختصاص قلة قليلة ، ولا يقطف منها ولا ينعم بها مجموع الناس . فها هو التفاوت الاجتماعي يتزايد ، وتلك هي شروط العمل اللاإنسانية تفرض على ملايين العمال ، وأصبحت قاسية إلى حد لا يطاق ، وبات معروفاً بوضوح من يتحمل التكلفة ، ومن يسعد بالربح ، من يقع عليه الغرم ومن يظفر بالغنم!

ـ أصبح التضخم صاحباً وفياً وخليلاً ملازماً لهذا النمو ، ومخرجاً من الصراعات الاجتماعية ، ووسيلة لتوزيع الدخل القومي وهروب النظام إلى الأمام fuite en avant du système ألا ترى هذا التضخم اللعين يقرض ويقضم وينهش دخول المستضعفين الذين هم اليوم قلقون على ضرورياتهم الأولى ، في وقت يطمئن فيه الأقوياء إلى استغلال الضعفاء واستنزاف جهودهم ومواهبهم؟!

ـ وصارت المدينة المقام العالي لعمليات التجديد والتعمير ، حيث تشاد ثروات عقارية هائلة ، يحتكرها المضاربون الجشعون والعابثون المستغلون ، في الوقت الذي يترتب على العاملين أن يتشردوا أو أن يجدوا ملجأ في تلك المدن المهاجع cités dortoirs!

ـ والبيئة ـ الوسط الحيوي ـ ألا تراها أصبحت مهددة بتدخلات طائشة ظالمة ، كشفت زيف الابتكارات ، ونطقت بأن أصحابها مرابون مريبون!

ـ وتلك الشركات الدولية المتعددة الجنسيات تهيمن على عرش الصناعة ، وتغزو الأسواق كوحوش الغابة تتحكم بمصائر الناس ، في وقت تكشر فيها المجاعة عن أنيابها .

ـ وأزمة الطاقة تبرز فجأة لتقول للعالم الصناعي بأنه ليس من الممكن الاستمرار إلى ما لا نهاية في نهب العالم الثالث ، كما حدث ومنذ قرون لتزويد صناعة الغرب بثمن بخس .

ـ كل هذه الأحداث تأتي أخيراً لتتوطن في النفوس في صورة خوف من الأزمة ، وتزيح عنها ايديولوجية النمو .

هذه الوقائع تمس كلاً منا في حياته اليومية ، ونتساءل يا ترى هل تجمعت مصادفة أم أنها متصلة بطبيعة الأشياء ، بطبيعة مجتمعنا الرأسمالي؟ لابد من التأمل النظري ، أي التحليل التفسيري للنمو والأزمة والكشف عن الميكانيكية العميقة لكل منهما ، فيما يتجاوز الملاحظة اليومية العابرة .

ويستعرض الكاتب نظريات النمو الشائعة والمقبولة ، والتي تدرَّس في معاهد العلم ، ليخلص إلى أن هناك تساؤلات رئيسية ، تركتها هذه النظريات خارج نماذجها . وما ذلك إلا لأنها تنطلق من أسس الاقتصاد التقليدي Orthodoxe الذي يدعونه بالنيوكلاسيكي ، والذي يهيمن على الفكر الاقتصادي في العالم الغربي بكامله . فالاقتصاد في نظرهم هو « علم الاستعمال الكفؤ للسلع النادرة ذات الاستخدامات البديلة »، في حين أن منطلقنا مغاير تماماً لمنطلقهم ، إذ إن الاقتصاد السياسي هو بالنسبة لنا « علم العلاقات الإنسانية الناشئة من العمل ، فالنشاط الاقتصادي ، في أي مجتمع ، هو تصنيع وتوزيع الأشياء القادرة على إشباع حاجات الناس . وهذا النشاط محوره العمل ». والعمل هو نشاط ينظمه المجتمع لتهيئة الطبيعة وتحويلها لصالح هذا المجتمع ، لا لصالح بعض الفئات فقط . فليس هناك اقتصاد بلا عمل ، وبما أن العمل فردياً هو العمل اجتماعياً ، فليس هناك اقتصاد

بلا علاقات اجتماعية . الاقتصاد هو دوماً علاقة الإنسان بالطبيعة ، وعلاقة الإنسان بالإنسان ، وبكلمة أخرى هناك دائماً علاقات إنسانية تنشأ من العمل .

والعاملون في المجتمعات الإنسانية ، بتطبيق قواهم وكفاءاتهم ومواهبهم على نشاطهم الإنتاجي على مر التاريخ ، توصلوا إلى إحداث تقنيات ، فعدّلوا بذلك علاقتهم بالطبيعة ، وحسّنوا مواقعهم ومراكزهم التي كانوا يعيشون فيها . صنعوا أدوات وآلات أخذت في التطور شيئاً فشيئاً ، وأدت إلى زيادة فعالية جهودهم المنتجة ، وصمموا أساليب جديدة لإنتاج معيشتهم والأشياء اللازمة لحياتهم . وبهذا السلوك طوروا معارفهم بالطبيعة وبأنفسهم وبقواهم الإنتاجية . . .

إن مباشرة وتنمية النشاط التصنيعي للمجتمعات الإنسانية لم تتحققا إلا بفضل علاقات التعاون التي نشأت بين الناس في العمل ، واختص بها كل مجتمع . إلا أن علاقات التعاون والمساواة في المجتمعات البدائية تراجعت تدريجياً في التاريخ أمام علاقات التفاوت واللامساواة في المجتمعات المعاصرة .

وتزايدت حدة الفروق ، من حيث المساهمة في العمل والتمتع بثمرات هذا العمل ، الأمر الذي نجمت عنه الصراعات الاجتماعية التي تميز بها مجتمعنا . وهذه العلاقات بين الإنسان والإنسان في عملية الإنتاج إنما تصوغ مجتمعنا صياغة عميقة ، ولاسيما من حيث الطريقة التي ينمّي بها قواه الإنتاجية . وإن فك ألغاز هذه العلاقات هو الذي يسمح لنا بإدراك بنيتها وديناميتها الاقتصادية .

يقع الكتاب في ثلاثمئة صفحة ونيف ، تتخللها جداول وأشكال توضيحية ورسوم بيانية ومعادلات رياضية ورسوم كاريكاتورية ، على

الطريقة المعهودة في هذه السلسلة ، وعدد كبير من الشواهد لعلماء وكتّاب اقتصاديين مثل : ريكاردو ، ماركس ، كينز ، مالتوس ، سيسموندي ، جان باتيست ساي ، ليونتيف ، هارود ، فالراس ، ج . روبنسون ، سولو ، كينيه ، فيشر ، ف . بيرّو ، س . بارغلين ، بيتلهايم ، ساملسون ، سرافا ، . . . إلخ .

ويقسم الكتاب إلى مقدمة وأربعة أبواب موزعة على ثمانية فصول . يبدأ بعرض أزمة النمو (أزمة ١٩٢٩ ، ٢٠ أزمة من ١٨١٥ـ١٩١٤) . ثم يبين انتقاداته الموجهة إلى نظرية النمو . ويتحدث عن النمو الاقتصادي والسياسة الاقتصادية (طريق النمو وفق كينز) ، وأهمية السياسة الاقتصادية وضرورتها لتأمين الاستقرار ومداومة النشاط ، ويعرض لتحليلات هارود ونموذجه ، ولمدرسة كامبردج : نموذج ج . روبنسون ، والتحليل النيوكلاسيكي للنمو ، ونموذج سولو١٩٥٦ وكينيه وريكاردو وماركس . . .

في الباب الأول يعرض النمو كظاهرة في ذاتها ، غير مرتبطة بالبنية الاجتماعية ، أو بلا طبقات sans classes ، فيمر بنظريات النمو المقبولة عموماً لتحديد محتواها ومغزاها ونتائجها ؛ وفي الباب الثاني يبحث أسس النمو والأزمات ، أو تدخل الطبقات الاجتماعية ، فيربط بين الاقتصادي والاجتماعي ؛

وفي الباب الثالث يؤكد دينامية الرأسمالية المعاصرة ، ويضع معالم نظرية جذرية في النمو ، بعد أن يتوصل إلى أن النمو الرأسمالي والأزمة الرأسمالية وجهان لحقيقة واحدة .

والباب الرابع ، وهو المهم ، ينتقد النمو الرأسمالي ، وينتصر لطريقة أخرى في التنمية . فالنمو الرأسمالي تبعية ولامساواة وهدر .

ثم يتساءل ما إذا كان يجب كما يرى البعض ، وقف النمو(النمو صفر croissance zéro) ، ويطالب بالإلغاء التدريجي للاستغلال والإجارة salariat وضرورة تحقيق الرقابة الشعبية (الديموقراطية) على السلطة الاقتصادية . ويدعو إلى الاستقلالية autonomie ، دون إهمال التنسيق والتعاون المخطط بين كل المستويات .

موضوعات الكتاب :

وفي خلال الكتاب أبان المؤلف في الباب الأول :

أـ أن الإطار الشكلي للنظام النيوكلاسيكي يحجب البنية الرئيسية للرأسمالية بطريقتين :

أ) بإنكار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية : فهو يصور أن رأس المال ليس إلا مجرد أداة للإنتاج ، في حين أنه في الواقع العلامة المميزة للرأسمالية ، وأن الأداة ووسيلة العمل ، وهما مجرد امتداد لتفكير العامل وذراعيه ، مفصولتان عن هذا العامل لتصبحا مصدر تسلط عليه ، وإذن على الفائض ، ومن ثم على رأس المال . ولهذا السبب بالذات يتم البحث عن تملكه ، وبهذا يعتبر أولاً وقبل كل شيء علاقة اجتماعية ، وهو في نفس الوقت وسيلة إنتاج ، وإذن قوة إنتاجية وعلاقة اجتماعية ، ومن ثم علاقة إنتاج (الفصل الرابع) . ومن جهة أخرى ، فإن ثنائية متناغمة dualité harmonieuse بين المنتجين (مقدمي الخدمات) والمستهلكين استبدلت بالتناقض بين طبقة الرأسماليين وطبقة العاملين ، وتميل إلى إخفائه .

ب) بفرضيات أساسية لا تأخذ بالاعتبار طريقة عمل النظام الرأسمالي الفعلية :

ـ المرونة الكاملة لكل الأسعار ، في حين أن هناك صلابة أمام تخفيض الأسعار والأجور ؛

ـ الاستبدالية الكاملة بين عوامل الإنتاج ؛

ـ المنافسة الكاملة في الأسواق .

ب ـ أن اهتمام الاقتصاديين النيوكلاسيكيين مركز بشكل شبه مطلق على مسألة الاستخدام الفعال للموارد . وهم يعتبرون من جهة ثانية أن الاقتصاد السياسي هو «علم الاستخدام الفعال للموارد النادرة ذات الاستعمالات المتناوبة» (ل . روبنز L.Robbins) . وهم لا يتساءلون قطعاً حول البنى الرئيسية ولا حول الأهداف ، مع أن ساملسون يلاحظ بحق أن « الكفاءة في ذاتها لا تستلزم بالضرورة العدالة في توزيع الدخل » .

جـ ـ الغموض والحدود الضيقة في صلاحية التحليل النيوكلاسيكي ، كما بينها اقتصاديو مدرسة كامبردج . هناك نقطتان رئيسيتان كانتا موضوعاً للنقاش الحاد بين الاقتصاديين الكامبردجيين والنيوكلاسيكيين : نقد جماعة كامبردج لمفهوم رأس المال المستخدم من قبل النيوكلاسيكيين ، ونقد نظرية التوزيع التي تترتب عليه ، ونقد العلاقة بين تقنية الإنتاج المختارة ومعدل الربح ، ونتائج إهمال فرضيتين أساسيتين : دالة الإنتاج ذات العوامل القابلة للاستبدال ، مكافأة عوامل الإنتاج على أساس إنتاجيتها الحدية .

وفي الباب الثاني يخلص إلى أن ماركس قد أضاف نقاطاً جوهرية إلى كلٍ من المسائل الثلاث الكبرى (الفائض ، المراكمة ، التوازن)

التي هي قلب الدينامية الاقتصادية للرأسمالية ، والتي كان الكلاسيكيون طرحوها بوضوح . وأثبت ماركس ، ومن بعده عدد من التجارب والأعمال الحديثة ، الطابع الاحتمالي للقوانين الاقتصادية . فليست هذه القوانين كالقوانين العامة الطبيعية ، كما يقول الطبيعيون (الفيزيوقراطيون) ، لسلوك الناس في المجتمع ، بل هي قوانين ترتبط بنظام محدد ، وموضوعها لا يتعدى مراعاة الميكانزمات الرئيسية لعقلية هذا النظام نفسه .

والرأسمالية في تناقضاتها المختلفة ترجع في النهاية إلى تناقض أعم بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وبين الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، التي تحد من التنمية وتوجهها لصالح الأقلية المالكة لرأس المال . وإن تطور هذا التناقض أيضاً هو الذي يفسر بنظر ماركس وضمن إطار المادية التاريخية أن القوى الإنتاجية المادية[1] ، عند درجة ما من تطورها ، تدخل في صدام مع العلاقات الإنتاجية الموجودة ، يفضي إلى طريقة جديدة تلغي هذا التناقض . ولكن هذا المخرج ليس ميكانيكياً ، بل هو ثمرة الصراعات الاجتماعية .

هذه النظرة العامة تشير إلى أية درجة ، بالنسبة لماركس ، لا يمكن فصل التحليل الاقتصادي عن الاجتماعي والسياسي (والالتزام الشخصي) ، طالما أنه مرتبط بشكل رئيسي بالعلاقات الاجتماعية للإنتاج ، وطريقة إعادة إنتاجها .

على أن بساطة النظام الصرف الذي بناه ماركس ، لكي يأخذ بالاعتبار العلاقة الرأسمالية للإنتاج ، لا تقدم لنا إلا قليلاً من العناصر

---

(١) ونعني بها مصادر الطاقة ، والمواد الأولية الرئيسية ، ووسائط النقل الكبرى ، ووسائط الاتصال ، وأنظمة الآلات .

التفسيرية لعدد من المسائل ، كالظواهر المتعلقة بتعدد القطاعات ، وإجراءات التخصيص فيما بين الأزمان والقطاعات للموارد الإنتاجية ، واختيار التقنيات ، ودور الدولة في استخدام الفائض .

ولهذه المسائل المختلفة ، وكذلك لبيان الوضع الراهن للتحليلات المتعلقة بالنمو والأزمة ، والتي قام بها الكلاسيكيون ثم ماركس بالنسبة للشكل المعاصر الاحتكاري للرأسمالية ، سوف يخصص المؤلف الباب الثالث . وسوف يستند إلى النتائج التي توصلت إليها مختلف الفرق التي تساهم ، ولا سيما منذ حوالي عشر سنوات ، سواء في فرنسا أو في الولايات المتحدة (تيار الاقتصاديين الراديكاليين) ، أو في عدد من البلدان الأخرى ، في تفتح الاقتصاد السياسي .

وفي الباب الثالث (الفصل الخامس) يبرز المؤلف ظاهرة الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات ودورها في عالمنا المعاصر ، وأن في الولايات المتحدة بعض الرأسماليين الكبار الأثرياء الشركاء the corporate richs يشكلون بورجوازية احتكارية ، تملك في الواقع معظم السلطة في الصناعة الكبيرة ، وتوجه عمليتي المراكمة والنمو ، في علاقة وثيقة مع المديرين في جهاز الدولة . هذه الظاهرة البارزة للمنشآت الرأسمالية العملاقة ، للرأسمالية مصلحة في إخفائها وإبقائها في الظلام ، وذلك عن طريق تجزئة العمال إلى فئات متخصصة (تقسيم العمل إلى ما لا نهاية) ، وعن طريق تنمية إيديولوجية دمج ، بمحاولة إقناع العمال بأن ما يجب محاربته ليس علاقة الاستغلال التي يعيشون تحت وطأتها ، بل يجب محاربة المنافسين ، لتوطيد دعائم الولاء للمنشأة أو للمجموعة (تخدير اجتماعي) . ولا غرو في ذلك إذا ما تذكرنا أن شعار رأس المال : فرّق تسد!

وفي نفس الباب الثالث (الفصل السادس) ، بين المؤلف أن ممارسات المنشآت العملاقة (التخطيط الاستراتيجي والاحتكار . . . إلخ) والحكومات في الدول الرأسمالية (السياسة الاقتصادية) قد نجحت معاً في إيجاد شكل للتسوية الاقتصادية ، كان فعالاً نسبياً خلال العقدين ١٩٥٠ و١٩٦٠ ، إلى حد أن ساد اعتقاد بأن الأزمة باتت في مخزن التحف التذكارية ، في حين أن هذه الممارسات لم تفعل سوى إضعاف بل إخفاء الأسباب الجوهرية للأزمة . فقد أصبحت الطاقات الإنتاجية المتراكمة فائضة بالنسبة للطلب الفعلي في القطاعات المفاتيح (السلع المعمرة : السيارة ، الالكترونيات والكهربائيات المنزلية ، البناء) ، وتزايدت المنافسة في السوق العالمية بين المنشآت العملاقة والأمم التي تدعمها ، وذلك مع هبوط التفوق الاقتصادي الأمريكي أمام تصاعد أوربا واليابان ، الأمر الذي يشرح دور المنشآت الأمريكية في إثارة الأزمة النفطية لصالح الاقتصاد الأمريكي .

وفقدت السياسات الاقتصادية الكلاسيكية من فعاليتها بسبب تدويل internationalisation رأس المال . وأصبحت الدول المسيطر عليها في السوق العالمية أقل خضوعاً ، وحصل بعضها ـ الدول المنتجة للنفط ـ على الوسائل الكفيلة بطرح مسألة نموذج التبادل . وتطورت الصراعات الاجتماعية بحيوية جديدة ، أمام ما فرضه رأس المال من أشكال العمل وأنماط الحياة ، وأصبحت طريقة استعمال الموارد نفسها موضع احتجاج كبير .

وعندئذ فإن النموذج القديم للنمو يصبح مسألة بحث ونقاش ، في إطار أزمة بنيوية حقيقية ، كما يبين سمير أمين . « فرأس المال لكي يأخذ نَفَساً جديداً ، وهو العثور من جديد على ربحية ، فإنه يحتاج

إلى تغيير القاعدة ، إلى تحسين الصناعات المحركة الجديدة (الذرة ، الفضاء ، أعماق البحار ، إلخ) . وهذا يتطلب استثمارات ضخمة . فمن الذي يدفعها؟ هذه هي طبيعة الأزمة ». وبمناسبتها يمكن التساؤل عما إذا كانت تنذر بمرحلة كوندراتيف Kondratieff[1] طويلة من النمو البطيء . إن التعمق في مضمون النمو الرأسمالي يسمح لنا بأن نفهم بصورة أفضل لماذا يحمل هذا النمو الأزمة في طياته؟ لماذا نتهمه وندينه؟ ولماذا يجب الإسراع في البحث عن بديل عنه؟

وفي الباب الرابع (الفصل السابع) ، يستخلص المؤلف ـ أمام حدة واتساع وتعقد المشكلات اللازم حلها ـ الضرورة الملحّة لسيطرة جماعية على التنمية الاقتصادية ، تزيل الآثار السيئة للنمو وتعدل طريقة تطبيق النشاط البشري على البيئة العالمية ، وهذا وذاك مرتبطان بالعقلية الاقتصادية للرأسمالية . لكن أليس من السذاجة التفكير ، كما جاء في تقرير ميدوز Meadows ، بأن ذلك يمكن أن يتم دون تحول اجتماعي عميق ، ودون تعديل جذري في قواعد اللعبة الاقتصادية ، ومن ثم في قواعد الملكية؟!

إن المشكلة ليست ، كما يزعم البعض ، في اقتراح النمو صفراً . فهي ليست مشكلة معدل نمو ، بل مشكلة نوع نمو : أي نمو؟ ولمن؟ وحسب أية طرق؟ ليست المسألة مسألة وقف النمو في ذاته ، بل وقف نمو معين . ليس النمو في ذاته هو المؤذي ، بل هو الشكل الذي

---

(١) دورات كوندراتيف تتميز بطول فترتها (من ٢٠ إلى ٢٥ سنة ، لكل من شوطي الذهاب والإياب) . وهناك ذبذبات دورية مدتها من ٧ـ١١ سنة ، وهي دورات جوغلر Juglar ، وهناك ذبذبات موسمية وأخرى عرضية .

يأخذه في الدول الرأسمالية المتطورة . وتصبح المسألة المطروحة هي وقف النمو الرأسمالي إذن .

إننا لا ننادي بوقف النمو ، ولكن بإعادة توجيهه بصورة عميقة ، بالبحث عن نمو آخر ، بتصور وتطبيق نماذج جديدة للتنمية ، تستند على قوى إنتاجية جديدة ، تهدف أولاً إلى إشباع الحاجات الأولى والملحّة والرئيسية . وتهدف إلى مراعاة الكلفة الاجتماعية للنمو ، بإزالة أشكال الهدر ، وإعادة النظر في طريقة استخدام وتخصيص الموارد والمواد الأولية ، وزيادة تعمير المنتوجات ، واحترام متطلبات البيئة ، وذلك من أجل صيانة وتطوير الطاقات الإنتاجية وإمكانات البقاء . وهذا أمر يخص الجميع ، ولا يتعلق بحفنة قليلة من الناس!

إن هناك منتجات عقيمة وأخرى ضارة ، وجهوداً مركزة تدفع الناس لشرائها . ذلك أن المنشآت المنتجة تخضع لشروط المنافسة الدولية ، وليس لها إلا الاختيار بين النمو أو الاختفاء ، النمو بالربح وللربح . يجب أن تنتج كي تنتج . تدافع عن أسواقها ، وتفتح باستمرار أسواقاً جديدة ، وتعقد اتفاقات سرية غالباً ، وتلعب لعبتها الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي ، فتتحكم بتوظيفاتها وفروعها ، وتحولها من إقليم إلى آخر ، بحثاً عن اليد العاملة الرخيصة ، أو عن أنظمة ضريبية مواتية ، وتمسك محاسبة مزورة للتهرب من الضرائب ، وتلجأ إلى المضاربات ، لكي تشغل أموالها السائلة ، ولو على حساب النقد الوطني ، ولا تبالي بعد ذلك إذا قام قادتها يشجبون الخلل في النظام النقدي الدولي ، وتفرض تقسيماً للعمل ، يجزىء المهام ، ويستعبد العمال ، وتكرس تبعية الأمم إزاء السوق العالمية التي تصوغها لصالحها . وتكافح ضد المنظمات العمالية ، بمجرد أن تقوم هذه المنظمات بإزعاج لعبتها ، وترجىء

إلى أبعد وقت تلبية مطالبها الشرعية في باب الأجور وشروط العمل . ويجب ألا ننسى أن كل ما أحرزه العمال في مجال شروط العمل لم يكن فيئاً ، بل نتيجة كفاح سام .

لهذا لابد من الأخذ بمنطق الخطة المفروض على كل مجتمع إنساني كبير . والخطة عمل واعٍ ومنسق ، يسعى إلى أهداف محددة وواضحة ، ولكن من يحددها؟ لابد للتخطيط من أن يكون ديموقراطياً ضمن إطار عملية تحويل عميقة في العلاقات الاجتماعية . وهذا ما تدعوه ببناء الاشتراكية ، وهي اشتراكية على الطريقة الفرنسية socialisme à la française ، ولا يسعى المؤلف وراء طوباوية جديدة ، بل يحاول استخلاص التعاليم والعبر من تجارب قرن في مقاطعة النظام السائد ، بدءاً من كومون باريس ١٨٧١ ، رغم أن الشروط الحالية مختلفة جداً والوسائل أرقى بكثير ، وكذلك استخلاص الدروس من تطلعات ومطالبات المنظمات العمالية الكبيرة وسائر الحركات المحتجة على المجتمع المعاصر : جمعيات مستهلكين ، أهل مدن ، حركات بيئية ، إقليمية ، منظمات نسائية ، إلخ .

الخاتمة والمقترحات :

وفي الختام يقترح المؤلف :

ـ التشريك التدريجي للوسائل الكبرى للإنتاج والتبادل (الجهاز المصرفي ، المنشآت والمجموعات التي تتمتع بمراكز احتكارية) . وتخضع المنشآت المؤممة لإدارة ديموقراطية ، ينتخبها العمال أو ممثلو الفئات المعنية .

ـ وضع حدود وقواعد كلية بالنسبة لمجموع المشروعات الهامة من عامة وخاصة ، بحيث تؤمن اندماجها في كلٍ اقتصادي ، يخدم الأهداف

الجماعية . وهذه القواعد والحدود تتعلق بالاستخدام وشروط العمل وأهداف الإنتاج .

ـ تحقيق الديموقراطية الاقتصادية ، فهي أساس لا غنى عنه في كل المستويات ، لتحقيق الديموقراطية السياسية الصحيحة . وهذا يعني إقامة ذهنية اقتصادية جديدة ، والعمل على إشباع الحاجات الاجتماعية المحددة ديموقراطياً ، وإعداد الخطة بصورة ديموقراطية . وبهذا تصبح تطلعات المنظمات النقابية والشعبية الوسيلة المناسبة لكشف الأفضليات الاجتماعية وتحديد الحاجات ، مما يعني الاشتراك الفعال لمختلف مستويات الجماعة (قرى ، أحياء ، مدن ، أقاليم) ومجموعات العمل (ورشة ، معمل ، فرع) ، وتعبئة الطاقات لإنجاز مشروع مشترك معد ديموقراطياً ، في نطاق عملية التحويل العميق للعلاقات الاجتماعية .

ـ تأمين الاستقلال في المبادرة والقرار في الوحدات الاقتصادية والاجتماعية ، والأخذ بالتسيير الذاتي من قبل مجموع العمال ، كما يجري في الصين الشعبية ، وليس من قبل مجموعات معزولة ومتنافسة ، كما أصبحت حال التجربة اليوغسلافية ، حيث تراجعت الخطة أمام السوق ، وتصاعد دور البنوك والضوابط الكلاسيكية للربحية ، مما أدى إلى تسرب السلطة تدريجياً خارج أيدي العمال والمواطنين في القاعدة .

وهذه الاستقلالية لابد فيها من تنسيق وتعاون على كافة المستويات :

ـ كل مستوى يشترك فعلاً في تحديد الأهداف التي تخصه بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ـ لكل كيان الحرية في تحقيق أهدافه ، طالما أنها لا تتعارض مع الأهداف الجماعية (شروط العمل مثلاً) .

ـ ومن الممكن تحقيق أهداف خاصة لا تتصادم مع الأهداف العامة .

إن استيلاء العمال والمواطنين على السلطة يعني أولاً (ما لم يكن ذلك شكلياً) وصولهم إلى رقابة الحاجيات التي ستشبع . وهذا يعني تحديدهم بأنفسهم ـ ضمن إطار الخطة ـ لشروط عملهم ولطريقة حياتهم ، وهذا مرتبط بالتقنيات التي ستطبق ، والمنتجات التي ستصنع ، والسلع التي ستستهلك ، الأمر الذي يؤول إلى تحرير العمال ، وتحسين جودة العمل ، وتخفيف كميته ، وصنع عدد أقل من الأشياء الاستهلاكية (مثلاً : تلفزيون مشترك في صالة عامة) .

هذا وإن التجربة الصينية مهمة من حيث المفهوم ، الذي لا يمكن ترجمته بنجاح ـ بزعم المؤلف في اللغة الفرنسية Zili gengsheng والذي أوضحه التعبير الإنجليزي self-reliance (الاعتماد على النفس) . وهذا يعني أن كل كيان اجتماعي يجب أن يطور وينمي طاقته في التنمية الذاتية auto-développement ، وأن يعتمد بالتالي على قواه الخاصة أولاً ، ثم يكون هناك تعاون وتضامن بين المجتمعات . . .

ومن المهم أن يلاحظ أن هذا الشكل الخاص من الاستقلالية لا يؤدي إلى مساواة مادية بين المجموعات ، لأن المساواة لا تعني التسوية والتنميط . وتبقى المساواة تامة من حيث اشتراك كل واحد في السلطة ، والاستفادة من الموارد الجماعية بحسب حاجاته . وهكذا فإن التطور الاشتراكي ، القائم على أساس الاستقلالية والتعاون المخطط بين المجموعات الفرعية sous-ensembles ، هو أولاً وقبل كل شيء استرداد العمال والمواطنين لحق تقريرهم الذاتي ، بإزاحة سلطة القلة على شروط عمل ونمط حياة المجموع .

إن تحقيق المنافع والمزايا الاجتماعية ربما يقودنا للتضحية بعض

الشيء بالمزايا الاقتصادية البحتة المرتبطة بالاقتصاديات الكبيرة . فمثلاً نفضل على معمل كبير معملين أقل حجماً وأقل فعالية ، على المستوى المادي لعلاقة المدخلات/ المخرجات ، لكنهما يسمحان بنهضة إقليمين نهضة تؤدي إلى تحرير القوى الإنتاجية . وهذا يعني أن الحساب الاقتصادي التقليدي يجب أن يعاد النظر فيه لصالح حساب اقتصادي اجتماعي يضم مجموع الآثار الاجتماعية المفيدة (انجلز) ، والكلف الاجتماعية للعمليات ، والعلاقات بين الأهداف والموارد .

وعلى هذا الأساس فإن الصناعات الريفية الصينية القائمة على نظم صناعة بدائية على مستوى المقاطعة ، والرامية إلى إشباع الحاجات المحلية ، تنتج في الصين ربع الحديد وخمس الفولاذ ونصف الإسمنت وثلاثة أخماس الأسمدة الكيماوية وحوالي أربعة أخماس الآلات الزراعية . إن أثر هذه الأنظمة على التطور الاجتماعي هو بالطبع مختلف جداً عن أثر عدد محدود وصغير من المجمعات الصناعية الكبيرة .

لكن هذا لا يعني أن كل استثمار ممكن على كل المستويات ، فهناك بعض الاستثمارات الثقيلة لا يمكن القيام بها إلا على المستوى الإجمالي ، وذلك بسبب ظاهرة عدم التجزؤ ، وأخرى فقط على المستوى الإقليمي . وعلى كل حال ، فإنه من الممكن إعداد تصنيف typologie للنشاطات ، تبعاً لاستعداد مختلف المستويات ، من حيث إمكانها على مباشرتها . وهذا التصنيف لا يحدَّد فقط بمعطيات فنية ، بل باختيار يخضع استعمال الموارد المتاحة لأهداف اجتماعية وسياسية . ويمكن ضمن هذا الإطار البحث بانتظام عن إمكان تصميم مجمعات صناعية ذات حجم مصغر بواسطة تكنولوجيات مناسبة (تصغير miniaturisation أو shrinkmanship) .

وأخيراً فإن كتاب النمو الرأسمالي والأزمة لبرنار روزييه يعتبر امتداداً لكتاب ضد الاقتصاد لـجاك آتالي و مارك غيّوم ، إذ يحتويان على قدر من المنطلقات والأفكار المشتركة ، ويتوسع اقتصادياً في مسألتي النمو والأزمة ، ليقرر في النهاية ضرورة الأخذ بفلسفة أخرى للنمو ، تقوم على « الاشتراك الطوعي لكل المبادرات وعلى التسابق العفوي والحر بين كل الطاقات الفردية نحو هدف مشترك يحقق الرفاه والأمن للجميع » (كومون باريس ١٨٧١) ، وهي فلسفة تختلف كل الاختلاف عن الفلسفة الراهنة التي تبين أن « المجتمع البورجوازي الحديث الذي قام على أنقاض المجتمع الإقطاعي لم يلغِ التناقضات الطبقية ، ولم يزد على أن استبدل طبقات جديدة وشروط قهر جديدة وأشكالاً جديدة من الصراع بنظائرها القديمة » (كارل ماركس وفريدريك انجلز) ، وهذه فلسفة قوامها « التنمية غير المتساوية والمظالم والابتكارات العقيمة وغير المنطقية وإيذاءات البيئة ، وعدم الاكتراث بشخص الإنسان ، وسيطرة الشركات الكبرى على الدولة ، والميل إلى التضخم ، والعجز عن تأمين الحد الأدنى من الانسجام بين الصناعات ، كل هذه الأشياء ملازمة للنظام » (ج . ك . غالبرت) .

نرجو أن نكون قد وفقنا في ضغط وتبسيط وتوضيح أفكار الكتاب ضمن حدود هذا الملخص السريع ، بما يتلاءم مع الغرض المنشود في غير ما تعسف ولا إرهاق .

شَنُّ الهجومِ على أكاذيبِ العُلومِ(١)

في المجلة الأسبوعية الفرنسية « لونوفيل أوبسيرفاتور » العدد٨٠٢ تاريخ ٢٤ـ٣٠ آذار (مارس) ١٩٨٠ ص ٢١ ، كتب جاك آتالي Jacques ATTALI ، وهو أستاذ محاضر في البوليتكنيك مقالاً بعنوان Eloge de la vérité (محمودية الحقيقة) يقول فيه :

« في العلوم الإنسانية ، في السياسة ، في الاقتصاد ، ها أنت ترى اليوم شيوع الكذب في كل مجال . فهل يجب الرضى بذلك على أنه شَبحٌ يلازم كل نظام اجتماعي ، أم يجب شَجْبُه على أنه أفيونٌ قاتل؟ لا ريب أنه ينبغي أولاً أن نقيس مداه ودوره في كافة حقول المجتمع .

ففي العلوم الإنسانية نرى أن كل حزبٍ chapelle يجمع جلَّ قواه للتجنّي على أفكار غيره من أجل انتقادها : فاللينينيون يجعلون من

(١) هذا العنوان يعني أن الكذب قد سرى أيضاً إلى كثير من العلوم ، ولاسيما الإنسانية والاجتماعية منها ، فأصبح كثير من المباحث مبنياً على المصلحة أو الشهوة أو الهوى أو النكاية . . .إلخ ، حتى بات من أصعب الأمور أن تميز العلوم الحقيقية في غمرة العلوم الكاذبة ، والمباحث النافعة في غمرة المباحث الضارة ، والكتب الصالحة في غمرة الكتب الفاسدة ، والمؤلفين الأمناء في غمرة المؤلفين الخونة . آه ، لقد غرق النوع في الكم!

أصحاب النظريات الاشتراكية حلفاء لرأس المال ، والاقتصاديون الرياضيون يعاملون الاقتصاديين الآخرين على أنهم مشعوذون ، ويأتون على ذلك بشواهد مزورة (غير أمينة) ، والمحللون النفسيون لا يرضون أن يأتي من يشاطرهم التفكير على حلبتهم ، وإلا انهالوا عليهم بالشتيمة والطعن والأذى!

وفي مجال السياسة الداخلية ، يعلن كل حزب أنه يريد الاشتراك في الحكم مع الآخرين ، على حين أن كل اتحاد (ائتلاف) انتخابي إنما يشكل في الحقيقة استراتيجيةً للحلول محل الآخرين ، ويعلن كل حزب أنه يخشى خيانة الآخرين ، فيما يتمنى له تلك الخيانة كي يجد نفسه منفرداً على أرض الانتخاب المشتركة!

وفي نطاق السياسة الخارجية ، تتظاهر القوى العظمى بعدم التساهل ، في حين أنها لا تستبقي سيطرتها على العالم ، إلا بالخوف من أن يُلهِم هذا الصدامُ affrontement الآخرين!

وفي الاقتصاد تجد أن الكذب ، أكثر من أي وقت مضى ، هو القاعدة الضرورية لألاعيب هذا الزمان : فهم يكذبون في توزيع الدخول ليرضى الناس بعدم المساواة ، ويكذبون في جودة الأشياء كي يُدخلوا في اعتقاد الناس أنهم يستطيعون إشباع جميع التطلعات التي تحيط بها دعاياتهم ، ويكذبون في أسباب الأزمة كي يرضى الناس بنتائجها ، ويكذبون في قيمة النقود كي يتحمل الناس سيطرتها ، وتكذب الحكومات فيما تقوم به من أعمال ، فتقول إنها تكافح التضخم، في حين أن هذا التضخم هو الشرط اللازم للإجماع consensus الهشّ القائم بين المجتمعات التي يقال بأنها ليبرالية (حرّة)!

لِمَ كلُّ ذلك؟! لم هذا العالم؟ عالم الوهم ، والسباب ، واللعب ،

والخداع simulacre؟ لم يجعلون من الكذب المناخ اليومي ، الأليم لكل الأفعال ، لكل الأقوال ، لكل الأنظمة الاجتماعية؟

للإجابة عن هذا السؤال ، لابد من الإحالة على المشكلة الكبرى للمجتمعات المعاصرة : حيث الكذب ضروري لتأكيد الفروق مع الآخرين ، على حين أن الحقيقة هي أن الخوف يتزايد من التماثل مع الآخرين ، ومن التوقف عن الوجود لغياب الفرق . فإن العالم الصناعي ينتج التماثل ، ويوحد النظريات النظرية regards théoriques إلى المجتمع ، ويجانس بين الحيوات السياسية ، ويمحو اختلاف الشعوب ، والنماذج modèles الاجتماعية ، والأنواع الحيوانية ، والأشياء . مع أن التطابق uniformité لا يغتفر حتى الآن ، ذلك بأن الحكمة القديمة للشعوب تقول بأن التماثل identité في كل وقت يحمل الخصام ويحمل الموت ، للأفراد وللأمم .

إن عالمنا يفضّل إذن أن يعيش في شَبح الفرق ، أي في الكذب الذي يختلق تنوعاً variété مصطنعاً ، على أن يعيش في حقيقة التطابق uniformité أو في الخَلْقِ الصعبِ لفروقٍ حقيقية .

لكن الحقيقة لابد وأن تنتهي يوماً ما إلى الانتقام من الكذب ، فإن الفروق الكاذبة (المزيفة) ، وهي حيلة السلطة ، لم تعُد مُقْنِعة . إن الكذب الزائد في العلوم ، وعدم ازدراء من يرتكبه ، لابد وأن يؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان الشعور بالحق ، وإلى الدفاع عن أي شيء بأية حجة ، وإلى أن يصبح الناس مجرد دعائيين propagandistes . يتخفَّون في ثياب الباحثين ، وأن يصبحوا محترفين للخداع ، وصَنَّاعين techniciens للمظهر ، ومنظّرين للخطأ .

مع الكذب الكبير في السياسة نرى الحضور يغادرون القاعات ،

والمناضلين militants يفقدون أوهامهم ، والنماذج الاجتماعية modèles de société تغدو أحلاماً مزعجة ، والديمقراطية تترك بلا إحساس مكانها للمؤسسة الوحيدة التي تتلاءم مع استمرارية الكذب ، ألا وهي الديكتاتورية .

مع الكذب الكبير في الاقتصاد ، لا يعود المنتجون يصدقون بوجود حدٍ ما لنمو الأجور ، فيمتنع بذلك كلُّ تحول transition ناجح ، مع الكذب الكبير على المستهلكين ينتهي الأمر إلى إثارة أذواقهم نحو سلعٍ أخرى يحلمون بها ، أكثر كفاءة ، وأقوى متانة ، نحو أفيون آخر .

أمام كل هذا إذن يصبح من الملحّ أن نشيد بمحمودية الحقيقة ، في كل شيء ، وفي كل مكان ، وأن ننتج عالماً يفكر فيه كل فرد بأن يكون بدلاً من أن يَظهر ، بأن يُبدع بدلاً من أن ينقد ، بأن يعيش بدلاً من أن يُميت . يصبح من الملحّ القبول بحقيقة خطر التطابق uniformité من أجل العمل في كل مكان على تحرير ينابيع الاختلافات diversités الحقيقية التي لا يمكن أن تتولد إلا من إبداعية الجميع créativité de tous . عند ذلك لاريب أبداً أنه ستظهر فروق حقيقية ، كنتائج للوجود الحقيقي لكل فرد ، ولحياة لم تعد تفتنها الرغبة في التميز عن الآخر ، بل الرغبة في أن تكون حيث هي .

فمثلاً ، يجب أن تكون لديك الشجاعة لتقول إن نظرية اجتماعية ما يجب أن تنبني لا ضدَّ ولا مع الأفكار الكلية الحالية ، الفرويدية ، الفيبرية wébériennes ، الماركسية أو اللينينية ، بل إلى جانبها ، بصفاءٍ ، مستخدمةً بعضَ إضافات كل منها على أنها أدواتٌ من أدواتٍ أُخَر للمعرفة ، ترتد إلى نحور أولئك الذين جعلوا منها بنادق لكذبهم .

يجب أن تكون لديك الشجاعة لتقول إن الأحزاب الشيوعية الغربية ، بسبب انهيار نماذجها ونظرياتها ، لم تَعُدْ تؤسس وجودها إلا على افتراءاتها التي تُمطر بها الاشتراكيين .

يجب أن تكون لديك الشجاعة لتقول إن النماذج الاجتماعية modèles sociaux للقوتين العظميين هي اليوم متقاربة ، بحيث إن توترها الحالي ليس إلا قناعاً mascarade خطراً لإخفاء هذا التماثل similitude .

يجب أن تكون لديك الشجاعة لتقول إن المزاحمة (المنافسة) ، والرتبوية hiérarchie واللامساواة ، والسلع لن تحل أبداً ، كدعامة للوجود والاتصال ، محل العلاقات الحقيقية بين الناس ، وإن الزمن المخزون في شيءٍ ما لن يحل أبداً محل الزمن المعاش بين كائنين اثنين ، وإن البؤس والجوع في العالم هما خطيئتنا نحن ، لا خطيئة المصادفة . إن فساد عالمنا هو في قبولنا الضمني لجميع هذه الأكاذيب التي في النهاية تقتل الناس حتماً كما تقتلهم البنادق . لذا فإن الإشادة في كل مكان بفضائل الحقيقة ، أي بفضائل الوجود والاستقلالية autonomie ، يبقى السبيل الوحيدة المفتوحة أمام الكفاح الحقيقي ضد التطابق ، نحو عالم بلا عنف ، حيث تصبح البنى التي لا تزال تبني حقائقها المسكينة على الكذب... تصبح تافهة ، عقيمة ، منسية » اهـ كلام آتالي .

* * *

ولعل الذي دفع جاك آتالي لاختيار هذا المقال هو أنه بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٨٠ ص ١ و ٢٣ من صحيفة لوموند الفرنسية كتب مقالاً بعنوان « انتهت الأزمة » ، ذكر فيه أن السعر الحالي للنفط ، رغم ما طرأ عليه من ارتفاعات متعددة ، لا يزال من حيث القوة الشرائية

الحقيقية أدنى من ثلث سعره في عام ١٩٥٥ ، يأخذ بذلك على الذين يتعللون بأن ارتفاع أسعار النفط هو السبب الكبير في أزمة العالم الصناعي .

وبتاريخ ١٢/٣/١٩٨٠ ص ٤٣ من الصحيفة نفسها ، ردّ عليه فرانسوا بيزار François Bizard رئيس اتحاد الغرف النقابية للصناعة النفطية ، وقال بأن ما يدعيه « آتالي » إنما هو خطأ كبير! ذلك بأن سعر الجملة للمنتجات المصنعة التي تصدّرها البلدان الصناعية قد زاد بين عام ١٩٥٥ واليوم بمقدار ٣,٤٥ مرة ، في حين أن السعر الوسطي للنفط الخام الذي تصدره بلدان الأوبك قد زاد منذ عام ١٩٥٥ حتى الآن بمقدار ١٧,٦مرة (فقد كان السعر عام ١٩٥٥ هو ١,٦٥ دولار وهو اليوم ٢٩ أو ٣٠ دولاراً للبرميل الواحد) . ويستنتج من ذلك أن القوة الشرائية للنفط المصدر من بلدان الأوبك ليست مقسومة على ٣ كما يدعي آتالي ، بل هي مضروبة على الأقل بـ ٥ (١٧,٦ ÷ ٣,٤٥ = ٥) .

غير أن العدد نفسه من الصحيفة نفسها ينشر أيضاً جواب آتالي الذي يقول مؤكداً بأن تكلفة النفط هي اليوم ، بعبارات القوة الشرائية الحقيقية ، أقل بكثير من تكلفته عام ١٩٥٥ ، ويؤيد كلامه بالجدول التالي :

	١٩٥٥	١٩٧٩
١ كغ لحم	١٣ ل .	١٧ ل .
مقعد سينما	٢ ل .	٦ ل .
استشارة طبية	٦ ل .	١٤ ل .

حيث يتبين أن الكيلو غرام من اللحم كان يكفي عام ١٩٥٥ لشراء

١٣ لتراً من النفط ، أما في عام ١٩٧٩ فهو يكفي لشراء ١٧ لتراً . وهكذا الأمر بالنسبة للمثالين الآخرين .

ويقول أيضاً بأن العامل في باريس لم يكن يستطيع عام ١٩٥٥ أن يشتري إلا ٢,٥ لتر . أما اليوم وبعد كل الارتفاعات الجارية في السنوات الخمس الأخيرة فيمكنه أن يشتري حوالي ٤,٥ ل . ويستنتج أخيراً بأن الأزمة الاقتصادية الحالية ليس من الأمانة أن نعزوها إلى ارتفاع سعر النفط .

* * *

وقبل أن أختم الكلام ، أحب أن أذكر بأن الإسلام في عقائده وعباداته ومعاملاته وآدابه وسيره وسياساته وتشريعاته كفيل ، إذا حكم ، بمحاصرة هذه الأزمات المادية والروحية ودحرها وضغطها إلى الحد الأدنى .

ولا حاجة بي للتذكير بأن الإسلام يحرم الكذب والتضليل والغش والخداع والفحش والسباب والأذى والدعاية الكاذبة والعلوم المزورة pseudo-sciences . ويدعو إلى الصدق حتى في المزاح ، كما يدعو لأن ننزل الناس منازلهم ، وأن لا نبخسهم أشياءهم ، وأن لا يحملنا شنآن قوم على ظلمهم . ويجعل الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها . ويطلب إلينا أن ندور مع الحق حيثما دار ، ويحرم علينا اتباع الظن والهوى والشهوات ، فالحق أحق أن يتبع ، وأن يبذل كل منا جهده ، فكل ميسر لما خلق له . ويأمرنا بأن لا نتحاسد ولا نتباغض ولا نتدابر ولا نتظالم ، ولا يحتقر ولا يغتاب ولا يخذل بعضنا بعضاً ، وأن نتعارف ونتعاون على البر والتقوى ، لا على الإثم والعدوان ، وأن نكون عباد الله إخواناً ، وأن نعمل ويُحسن كل منا

عمله . ولابأس ، بل من الفطرة أن نختلف ، لكن اختلاف تكامل وإثراء لا تقاطع وعداء . والمؤمن من أمنه الناس على أموالهم وأعراضهم ، والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده . ولا يؤمن المسلم حتى يكون هواه تبعاً لما جاء به محمد ﷺ . ويعلمنا كيف نأخذ علمنا وديننا عن العلماء العاملين المخلصين المجاهدين الأتقياء الورعين. . . ويخشى علينا أن نتنافس على الدنيا فنضعف ونتفرق ونذل. . .

اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا ، اللهم علّمنا ما ينفعنا ، وانفعنا بما علمتنا ، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا ، ولا مبلغ علمنا . اللهم إنا نسألك الهدى ، والسداد ، والتقى ، والعفاف ، والغنى . اللهم إنا نعوذ بك من العجز والكسل ، ومن علم لا ينفع ، ومن قلب لا يخشع ، ومن نفس لا تشبع . اللهم إنا نعوذ بك من منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء . ونعوذ بك من شر أسماعنا وأبصارنا وألسنتنا وقلوبنا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

* * *

وأخيراً إذا أردت أن تعرف ما بين الصدق والكذب ، وما بين الكفر والإيمان ، وما بين التقوى والفجور ، فانظر بين ما تركه المؤمنون من آثار مباركة طيبة وما خلفه الكاذبون من شرور وآثام ، ومفاسد وآلام ، قديماً وحديثاً ، علماً وعملاً ، قولاً وفعلاً ، حالاً ومآلاً . . .

إن الإسلام مرشح بقيمه العالية ، ونظامه المحكم ، وتربيته الفذَّة ، لإنقاذ العالم من عقده وأزماته. . . فهل يعي المسلمون حقيقة دورهم؟!

(١)

مبادىء الضريبة وأهدافها عند موريس آليه[١]

الأربعاء ١٦/ ٤/ ١٤١٢هـ=٢٣/ ١٠/ ١٩٩١م

أولاً ـ مبادىء الضريبة :

١ـ مبدأ رعاية الفرد (الفرد هو الهدف ، والحكومة مجرد وسيلة) .

٢ـ مبدأ المساواة (=عدم التمييز) .

٣ـ مبدأ الفرض على الأموال (مال مال) لا الأشخاص (تجنب التفتيش) .

استثناء وحيد : رجال الدولة : رقابة على ثرواتهم .

٤ـ مبدأ رعاية الكفاءة الاقتصادية .

٥ـ مبدأ إعفاء الدخول المكتسبة (=المشروعة) .

٦ـ مبدأ الوضوح في التشريع الضريبي (درءاً للتعسف والتحكم في التفسير والتطبيق) .

---

(١) اقتصادي فرنسي حائز على جائزة نوبل ١٩٨٨م ، انظر له على سبيل المثال : « الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق : من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد » ، وهي محاضرة ترجمتها إلى العربية ، ونشرها البنك الإسلامي للتنمية ، جدة ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .

ثانياً ـ أهداف الضريبة :

١ ـ إيجاد مصادر لتمويل الإنفاق العام على الحاجات الجماعية .

٢ ـ التأثير على توزيع الدخول .

٣ ـ التأثير على قرارات الأفراد الاستهلاكية .

٤ ـ سياسة فرض الضرائب على الدخول في أوقات التضخم ، وإلغائها في أوقات الانكماش .

٥ ـ تحقيق وتنمية الكفاءة في الإنتاج .

ثالثاً ـ أفكار لموريس آليه مشابهة لأفكارنا عن الزكاة :

١ ـ ضريبة على رأس المال لا الدخل .

٢ ـ لا ضريبة على الدخول المكتسبة (=المشروعة) .

٣ ـ نسبية لا تصاعدية .

٤ ـ معتدلة (منعاً للتهرب والإعفاء) .

٥ ـ على الأموال : مال مال .

٦ ـ لا تفتيش ولا إزعاج للمكلف .

٧ ـ المعدل ٥ ,٢٪ .

* * *

(٢)

الضريبة على رأس المال
عند موريس آليه

لقاء الأربعاء ٣٠/ ٤/ ١٤١٢هـ=١٦/ ١١/ ١٩٩١م

الهدف :

١ـ تمويل الإنفاق العام .

٢ـ امتصاص الدخول غير المكتسبة ، كلياً أو جزئياً : الريع العقاري
الريع المالي (الفائدة)

دون مساس بالدخول المكتسبة : دخول العمل ، والتنظيم ، والمخاطر
(الأجور والأرباح)

الدخول المكتسبة هي من حق الأفراد ـ الدخول غير المكتسبة من حق الجماعة .

الوعاء :

رأس المال المادي :

ـ القابل لإعادة الإنتاج : العقارات ، التجهيزات ، المخزون .

ـ غير القابل لإعادة الإنتاج : الأراضي .

رأس المال المادي رأس مال ظاهر ، بخلاف الدخل (في حال الضريبة على الدخل) فإنه باطن على الأغلب .

لمـاذا لا يـدخـل « المعنـوي »؟ الثنَـى (=الازدواج) : الأسهـم والسندات .

لماذا لا يدخل « النقدي »؟ اقتراح ارتفاع عام في الأسعار ٢٪ .

التقدير :

تصريح المكلف ـ القابلية للمزايدة من جانب الإدارة أو الأفراد .

المعدل :

٢٪ ـ ٢,٥٪ . لماذا؟ نصف معدل الريع .

معتدلة :

١ـ لا تصيب رأس المال ، بل تصيب نماءه (ريعه) ، كله أو بعضه .

٢ـ منعاً للغش والتهرب والإعفاء .

نسبية لا تصاعدية : لماذا؟ العبء النفسي للضريبة .

الحصيلة :

ـ رأس المال القومي : ٤ أمثال الدخل القومي .

ـ معدل الضريبة : ٢٪ .

ـ الحصيلة = ٢٪×٤=٨٪ من الدخل القومي .

إجراءات مكملة :

الإصلاح النقدي ـ أرباح الإصدار النقدي تعود للدولة فقط .

الخصائص :

١ـ الذين لا يملكون أي رأس مال مادي لا يتحملون الضريبة .

٢ـ العمال والموظفون والمتقاعدون لا يدفعون أي ضريبة ، على عكس حالهم في الضريبة الحالية على الدخول : يتحملون العبء الأكبر .

٣ـ كل يتحمل الضريبة بنسبة ما يملكه من رأس مال مادي ، يستمتع به في مقابل حماية الدولة له .

٤ـ الضريبة لا تمتص (لا تسترد) إلا نصف الريوع الصافية : المعدل ٢٪ والفرض أن معدل الريع الصافي ٤٪ .

٥ـ لا تضاف إلى الضرائب الأخرى ، بل تلغيها وتحل محلها .

٦ـ تقديرها أسهل من تقدير الضريبة على الدخل ، وأعدل :

- دخول أصحاب المهن الحرة والمزارعين .
- دخول موظفي القطاع العام والخاص .

٧ـ لا تفرض على أموال الدولة : طرق ، قنوات ، مرافىء ، عقارات عامة . . .

٨ـ تفرض على القطاع العام الاقتصادي : الشركات المؤممة ، مؤسسات الخدمات العامة (الهاتف مثلاً) .

المزايا :

١ـ تزيد الحافز على الاستثمار .

٢ـ تعاقب رأس المال السيء الاستخدام ، أو غير المنتج (=العاطل) .

٣ـ تضع رأس المال في أكثر الأيدي كفاءة وموهبة ، وتمكن هؤلاء من الوصول إلى الثروة والسلطة .

٤ـ لا تمنع تكون رأس المال : تفرض على رأس المال المكون ، لا على رأس المال في طريق التكوين (الدخل) .

٥ـ تحقق العدالة والكفاءة .

* * *



(٣)

التضخم والربط القياسي للالتزامات والقروض المؤجلة عند موريس آليه

لقاء الأربعاء ١٤/ ٥/ ١٤١٢هـ=٢٠/ ١١/ ١٩٩١م

أولاً ـ التضخم :

أسباب التضخم :

١ـ وسائل الدفع : خلق شيء من لاشيء .

٢ـ الأجور : زيادة الأجر أعلى من زيادة الإنتاج .

الآثار السلبية للتضخم :

١ـ الظلم (نهب المدخرين ، الإثراء بالباطل) .

٢ـ الحسابات الاقتصادية غير الصحيحة .

٣ـ المغالاة في الاستثمار ، تبديد رأس المال .

المستفيدون من التضخم :

١ـ المدينون .

٢ـ الدولة .

٣ـ العمال المنتمون إلى نقابات نشيطة .

٤ـ الإقطاعيات الجديدة المتكاثرة في مستنقع التضخم .

المتضررون من التضخم :

١ـ العمال الذين تتأخر زياداتهم الأجرية .

٢ـ المتقاعدون .

٣ـ المودعون ، والمقرضون ، وحملة السندات غير المربوطة ، وحملة الأسهم .

٤ـ أصحاب المدخرات السائلة .

ثانياً ـ الربط القياسي (=الاقتياس) indexation

سببه : التضخم .

غرضه : العدالة الاجتماعية ـ الكفاءة الاقتصادية : رقم قياسي واحد للأسعار .

خصومه : المستفيدون من التضخم .

الربط القياسي الجزئي/ الربط القياسي الشامل : العدالة .

ربط القروض المؤجلة لأكثر من سنة : واجب ـ لا مجرد مباح .

أيهما أفضل : وقف التضخم أم الربط القياسي؟

الربط القياسي لابد منه : التضخم قائم ومستمر ـ مقترح .

الاعتراضات :

١ـ الربط القياسي يؤدي إلى تسارع التضخم .

٢ـ الربط القياسي يؤدي إلى هرب رؤوس الأموال ، واختلال ميزان المدفوعات .

٣ـ محاربة التضخم أفضل من الربط القياسي .

٤ـ الربط القياسي ذو عبء ثقيل على المنشآت الإنتاجية : استثمارات غير منتجة ، قمار وغَرَر .

الخلاصة :

دفاع عن ربط قياسي شامل للقروض وغيرها : حرية العقود .

* * *

(٤)

الإصلاح النقدي والمصرفي عند موريس آليه

لقاء الأربعاء ١٢/ ٦/ ١٤١٢هـ=١٨/ ١٢/ ١٩٩١م

ـ التنبه إلى دور النقود في حياة المجتمعات : نقود أساسية ـ نقود ائتمانية (=مصرفية ، كتابية ، ودائع) .

ـ عيوب النظام الائتماني الحالي : عجائب الائتمان .

* تجارة بالديون (بوعود دفع) . تجديد القروض .

* خلق شيء من لا شيء Monnaie creee ex nihilo .

* اقراض ما لا يملك .

* حقوق مزيفة (=مزورة) .

* الكتلة النقدية = النقود الأساسية+الودائع الحالَّة (=تحت الطلب)+ ٢/٣ الودائع المؤجلة (=جميع الودائع المؤجلة لأقل من ٣ أشهر) .

ـ النظام الائتماني المقترح :

* الدواعي : ١ـ الأزمات .

٢ـ عجز السلطات النقدية عن السيطرة عليها .

* المصارف : ١ـ مصارف إيداع : الودائع كلها حالَّة ـ حراسة (حفظ) ـ قبض ودفع ـ فرض أجور على المودعين . احتياطي نقدي ١٠٠٪ (تغطية كاملة للودائع) .

٢ـ مصارف إقراض : الإقراض لأجل يمول باقتراض لأجل مثله أو أطول منه .

* تاريخ الفكرة : اقتصاديون أمريكيون (خطة مدرسة شيكاغو) ١٩٣٣م : ١٠٠٪ نقود .

ارفنغ فيشر : ١٠٠٪ نقود 100% Money ١٩٣٥م .

ملتون فريدمان ١٩٤٨م .

إضافة موريس آليه : الودائع المؤجلة . الفصل المؤسسي التام ١٩٤٧م بين وظيفة الإيداع ووظيفة الإقراض ـ مراعاة توزيع الدخول (بالإضافة إلى مراعاة التقلبات) .

ـ مزايا النظام المقترح :

* خلق النقود امتياز مطلق للدولة لا شركة فيه لفرد أو مصرف .

* أرباح الإصدار من حق الجماعة .

* تخفيف العبء الضريبي : بمقدار موارد الدولة من أرباح الإصدار .

* إلغاء تأميم المصارف إلا المصرف المركزي (مصرف فرنسا) .

* القطاع الخاص ينهض بجميع الأنشطة المصرفية .

* تحقيق التشغيل الكامل ، والنمو .

* تحقيق الكفاءة : الخدمات المصرفية تؤدى بأجر يتحمله المودعون .

* تحقيق الاستقرار والقضاء على التقلبات الحادة : التضخم والانكماش .

* الرقابة السهلة (البساطة ، الشفافية) :

- من جانب الرأي العام .

- من جانب المجلس النيابي (=البرلمان) .

- دور المجلس الوطني للائتمان .

* الإنصاف في توزيع الدخول .

- الاعتراضات .

- الفئات المقاومة للاقتراح :

* ثورية الاقتراح .

* ١ـ المودعون : خدمات مجانية .

٢ـ المقترضون : معدلات فائدة منخفضة .

٣ـ أرباب المصارف الكبرى : أرباح خلق النقود .

- **خلق النقود الأساسية وظيفة الدولة :**

* معدل زيادة النقود = معدل زيادة الناتج القومي الحقيقي + ٢٪ تضخم .

- **تراجع الفكر الاقتصادي في مجال التحليل النقدي والمصرفي :**

* ريكاردو : من مصلحة الأمة وجوب انفراد الدولة بخلق النقود .

* جون ستيوارت ميل : - الائتمان له قوة شرائية كالنقود .

- التضخم سرقة : مصدر لأرباح غير مشروعة .

- الائتمان يدعم المضاربة .

* قوى ديماغوجية مؤيدة بأفكار أيديولوجية تمنع الاستفادة من التاريخ وتراث الماضي ، تحت شعار الحداثة والتغير .

* تاريخ العلم هو تاريخ أخطاء العلماء (باريتو) .



(٥)

سبب اهتمامنا بفكر موريس آليه

- استقلاله الفكري ، ونقده لكل من الرأسمالية والاشتراكية . إنه يريد اقتصاداً يعتمد على الملكية الخاصة ، والحرية الفردية ، ولا مركزية القرارات ، وعدالة توزيع الثروات والدخول والسلطات ، والتعددية (=عدم احتكار السلطات في قبضة الدولة ، أو عدد قليل من الأشخاص) .
- اهتمامه بالكفاءة والعدالة والمشروعية في آن معاً . ولعل هذا أهم ما يميز الاقتصاد الإسلامي .
- اهتمامه بالتأصيل على أفكار السابقين ، وعدم إهماله لتراث الماضي : ليس كل ما في الحاضر صحيحاً ، ولا كل ما في الماضي خاطئاً . تراجع الفكر الاقتصادي ، ولاسيما في الضرائب والنقود والمصارف وتوزيع الدخول .
- تركيزه على القضايا الجذرية ، وعدم إعطائه وزناً كبيراً للمعالجات الآنية والظواهر السطحية .
- اهتمامه بمسألتين بارزتين يهتم بهما الاقتصاديون المسلمون :
  - التكاليف المالية(=الضرائب) ؛
  - النقود والمصارف .

أي بالشروط المالية والنقدية لاقتصاد كفؤ وعادل .

- في مجال التكاليف المالية :

- ضريبة على رأس المال (مع إلغاء الضرائب على الدخول والأرباح) .
- بمعدل نسبي ، لا تصاعدي .
- قدره ٢ ـ ٢,٥٪ .

فهذا قريب من الزكاة في الإسلام .

- في مجال النقود والمصارف :

- امتياز إصدار النقود للدولة فقط .
- المصارف التجارية لاحق لها في خلق النقود .
- أرباح الإصدار للجماعة (بما في ذلك أرباح إصدار الدولار على الصعيد الدولي) .
- مشكلة التضخم والربط القياسي والعدالة بين الدائنين والمدينين .
- الثبات النسبي لقيمة النقود .

- اهتمامه بموضوع مشروعية الدخول (الدخول المكتسبة وغير المكتسبة) :

- فائدة رأس المال ؛ ـ بالنسبة لكبار المسؤولين في الدولة :
- ريع الأرض ؛ ـ شفافية القرارات والرواتب والتعويضات ؛
- أرباح الاحتكار ؛ ـ مبدأ من أين لك هذا؟
- أرباح التضخم .

- شجبه لأعمال المضاربة والمقامرة في المصافق (=البورصات) ، ولدعمها بالائتمان المصرفي .

- تنديده ببعض المعاملات المالية المنتشرة في هذا العصر :

- البيع قبل القبض ؛
- بيع ما لا يملك ؛
- الكالىء بالكالىء (بيع الدين بالدين) .

لقاء الأربعاء ١١/٨/١٤١٢هـ

١٥/١/١٩٩٢م

خاتمة

١ـ لا يكفي أن يهتم الاقتصاد والتصنيع بالربح الخاص ، بل يجب أن يلتفت أيضاً إلى رعاية الإنسان وتفتحه وتحريره ، وإلى الاهتمام بالتكاليف والمنافع الاجتماعية ، والبيئة ، وقضايا التلوث ، والبطالة ، والحفاظ على التوازنات الاجتماعية .

٢ـ بؤس العالم الثالث ، وبطالة العالم الأول وأزمته الاقتصادية : مشكلتان رئيسيتان ، قد يمكن حلهما بواسطة مشروع مارشال جديد . وذلك لأن العلاقات المتبادلة بين الأمم الغنية والفقيرة يمكن أن تؤدي إلى التقدم أو إلى الكارثة .

٣ـ يطالب بعض الاقتصاديين الراديكاليين . بإدخال مشكلات الناس الواقعية ، واليومية ، في التحليل الاقتصادي ، وبانفتاح علم الاقتصاد على العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى ، ومعالجة مشكلات ملحَّة ، كالفقر والتلوث والتمييز العنصري وخراب الطبيعة وشروط العمل السيئة وتبعية العالم الثالث. . .

كما يهاجمون طريقة تفكير الرجل الأبيض ونظام القيم لديه ، الذي شكَّله حسب معاييره ، لفرضه على العالم كله .

ويعترضون على كل من الاقتصاد السوقي والاقتصاد المخطط ، ويقترحون بدلاً منهما : اقتصاد التسيير الذاتي .

٤ـ إن ربع قرن من النمو الاقتصادي السريع قاد الأمم الغربية إلى

تبعية متزايدة لسوق عالمية ، يتربع على عرشها عدد قليل من الشركات الاحتكارية العملاقة المتعددة الجنسيات . كما أدى إلى تركز الثروة ، وزيادة التفاوت بين الأمم ، وبين المناطق ، وبين الفئات ؛ مع ما رافق هذا من هدر وأزمة ، ونهب للعالم الثالث .

ولكن الحل ليس في أن نطالب بأن يصبح النمو صفراً ، إنما الحل في البحث عن نمو آخر : نوعي .

٥ـ شاع الكذب حتى في العلوم ، نتيجة تصارع الأحزاب والمذاهب والنظم . إنهم يكذبون في توزيع الثروات والدخول والسلطات ليرضى الناس بالتفاوت والبؤس والجوع . وتكذب الحكومات في منجزاتها ، وتدعي أنها تكافح التضخم ، مع أنه موضع إجماع بينها .

فلا بد من إعلان الحرب على الكذب والكذابين وازدرائهم . ولا بد من امتداح الصدق والحق ، والجرأة على الصدع بهما .

٦ـ يدعو موريس آليه ، الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل ، إلى :

- ضريبة على رأس المال ، لا الدخل ، بمعدل نسبي ، لا تصاعدي ، مقداره ٢ـ٥ , ٢٪ ؛
- حصر امتياز إصدار النقود بالدولة فقط ، ومنع المصارف التجارية من خلق النقود ، وعودة أرباح الإصدار إلى الجماعة ؛
- وغير ذلك من أفكار لا فتة ، ومهمة للإقتصاديين المسلمين ، في مجال الضرائب ، والنقود والمصارف ، والمصافق (=البورصات) .

* * *



المحتوى

* * *



بحوث اقتصادية

هل أنت مع الاقتصاد؟ أم ضده؟ هل أنت مع الاقتصاد بمعناه الضيق؟ أم بمعناه الواسع؟ إذا وسَّعنا دائرة الاقتصاد ، وزدنا من صلاته بالعلوم الأخرى ، فهل يعود كما كان مندمجاً فيها ، غير مستقل عنها؟ هل يعود اقتصاداً سياسياً؟

هل يهتم علم الاقتصاد الحديث بقضايا جزئية؟ أم بقضايا جوهرية؟ هل علم الاقتصاد علم رشيد أم علم قاصر؟ هل يقتصر على العناصر القابلة للقياس الكمي فحسب؟ هل يهتم بالكم فقط ، ويعرض عن النوع؟ هل يراعي المنافع والتكاليف الاجتماعية أيضاً؟

ما النظام الاقتصادي الأمثل : الرأسمالي ، الاشتراكي ، التسيير الذاتي ، غيره؟

إن المفكرين لا زالوا منهمكين في البحث عن نظام اقتصادي صالح .


ISBN 978-9933-11-021-5
9 789933 110215



سورية ـ دمشق ـ حلبوني ـ جادة ابن سينا

ص.ب ٣١٤٢٦ ـ هاتف ٢٢٤٨٤٣٣ ـ فاكس ٢٢٤٨٤٣٢